الباب الثاني

لماذا ثار المصريون على نظام مبارك؟

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

الأسس الخاطئة لنظام ٢٣ يوليو

النظام الليبرالي الذي كان قائمًا في مصر، في عهد محمد على وأبنائه من بعده، والذي كانت بدايته الحقيقية في ٢٢ أكتوبر عام ١٨٦٦م، في فترة حكم الخديوي إسماعيل، مع إنشاء مجلس شورى النواب، ثم ما لحقه بعد ذلك من تطور، وما شهدته مصر في ظله من حراك سياسي غير مسبوق كانت أهم ملامحه نشوب الثورة العرابية عام ١٨٨١م .. واندلاع ثورة ١٩١٩م .. ثم إقرار دستور ١٩٢٣م .... هذا النظام الليبرالي، الذي ظل مستمرًا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، كان أفضل نظام سياسي عرفته المنطقة العربية كلها، حيث أتاح حراكًا مجتمعيًّا جيدًا، حيث وفر الحريات العامة للمصريين، وشهد إنجازات كثيرة وتطورًا طبيعيًّا في مختلف المجالات.

نعم كان لهذا النظام مساوئ كثيرة، أهمها شيوع الإقطاع ومعاناة أغلب المصريين من الفقر في ظل وجود طبقة من الرأسماليين المترفين، وكذلك تدخل القصر والإنجليز لإفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات للحيلولة دون حكم حزب الوفد، الذي هو حزب الأغلبية ذو الشعبية الجارفة.

لكن المتأمل للأمر بروية، يجد أن حركة المجتمع الطبيعية كانت تنبئ أن هناك محاولات لعلاج هذه السوءات، وعلى سبيل المثال كانت هناك مشروعات قوانين مقدمة وعرضها البعض لتحديد حد أقصى للملكية الزراعية، وإن كان بصورة أخف مما فعلته ثورة يوليو فيما بعد.

كما أننا لا يمكننا أن نغفل دور الاحتلال الإنجليزي في إفساد الحياة السياسية

المصرية، حتى لا يجد نفسه في النهاية في مواجهة شعب بالكامل يقاومه ويحمل في وجهه السلاح.

وإذا كان فساد «السراي» واضحًا فهو فساد أقل كثيرًا مما وجدناه وشاهدناه بعد ذلك في جمهوريات ثورة يوليو الثلاثة. ففساد الأسرة المالكة كان محدودًا ويراقبه برلمان حقيقي وصحافة حرة، أما فساد جمهوريات يوليو فقد تم ويتم دون رقابة، فالبرلمانات مزورة، والصحافة حكومية ومتواطئة.

لا يمكننا أبدًا إغفال ما حققته ثورة يوليو، خاصة في عهد جمال عبد الناصر، الذي قلب كل الأوضاع في مصر، فأصدر قوانين الإصلاح الزراعي، وأنصف العمال، وبنى المصانع والمدارس والمستشفيات، وتعلم أبناء المصريين في عهده مجانًا، وحصلوا على خدمات صحية جيدة في المستشفيات، وتم إعادة بناء الجيش المصري، وأصبحت مصر قوة إقليمية لها مكانتها ويحسب لها حساب.

إذا تحررنا من الغرض، الذي هو مرض، فلا بد أن نعترف بما تحقق في مصر الناصرية، من تغيير لخريطتها كلها، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا واجتماعيًا، حينما أصبح الإنسان المصري البسيط هو الشغل الشاغل للنظام الحاكم.

ولا بد أن نعترف أيضًا بطهارة ونظافة ذمة جمال عبد الناصر شخصيًا، فلم يتربح من وظيفته، ولم يحابِ أسرته وأقاربه، ولم يكن له حسابات في البنوك، ولم تظهر زوجته في الحياة السياسية والعامة لممارسة أي دور، أو للتمتع بما يتيحه منصب زوجها، أو للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، ولم يفكر عبد الناصر ولو للحظة في توريث أحد أبنائه الحكم من بعده.

فعل عبد الناصر ذلك لأنه كان زعيمًا وطنيًا مخلصًا، فضلاً عن كونه «كاريزما» غير عادية، لا يريد التكسب والتربح، ولكن يريد الارتقاء بمصر وتحسين أحوالها.

هكذا كان عبد الناصر، لكن المشكلة أن من حوله لم يكونوا كذلك، كانت عند

معظمهم أطماع أخرى، إما في الزواج من الفنانات والراقصات، وإما في سرقة مجوهرات أسرة محمد علي والانغماس فيما كانت تتمتع به هذه الأسرة، وإما في إذلال المصريين وسجنهم وتعذيبهم.

كان غالبية الضباط الأحرار، شبابًا في مقتبل العمر، يتطلعون إلى الحكم والنفوذ والثروة، ليس لهم عمق ثقافي ولا وعي سياسي، كانوا يريدون ممارسة الحكم بكل طريق وسبيل، ولذلك فحينما تحقق الجلاء وقال الرئيس محمد نجيب: إن مهمة الجيش قد انتهت بتحقيقه الجلاء وبقضائه على الأسرة المالكة الفاسدة، وبتطهير مصر مما كان يعتبر عقبة في سبيل انطلاقها ونموها، وأنه آن الأوان للجيش وضباطه الأحرار للعودة إلى ثكناتهم، وأن يتركوا السياسة لأهلها الذين يجيدونها ويفهمونها، حينما قال ذلك رفض الضباط بشدة وإصرار، وبدأوا في محاصرة الرجل حتى فعلوا معه ما هو معروف للجميع، وهو شيء مخز لا يمكن أن يقدم عليه من كان في قلبه ذرة من وطنية وعدالة.

كان عبد الناصر يمتلك مشروعًا سياسيًا واجتماعيًا كبيرًا، وكان يملك مشروعًا للنهضة، ولكن أدوات تنفيذ هذا المشروع كانت غير موجودة لسببين رئيسيين:

السبب الأول: أن زملاءه من الضباط الأحرار، وشركاءه الذين لم يكن يستطيع أن ينفرد بالأمر دونهم، كانوا أقل منه بمراحل في شخصيته، وفي فكره ورؤيته، وفي كفاءته، بل إننا نستطيع أن نقول : إنهم كانوا غير صالحين أو مؤهلين للعمل السياسي والإداري، ويكفي أن نشير إلى كارثة ما فعله عبد الحكيم عامر في الجيش المصري، فقد أساء إلى هذه المؤسسة الكبيرة التي بناها محمد علي إساءة لا تغتفر، وهزم الجيش بسبب عدم كفاءته وبسبب غفلته.

السبب الثاني: أن جمال عبد الناصر لم يحوّل رؤاه وأفكاره إلى مؤسسات ودستور يتفذها. ولذلك فإنه بعد وفاة عبد الناصر، وبعد استحضار جهده وإنجازاته الكثيرة

والكبيرة، إلا إن المحصلة النهائية هي أنه ترك مصر على الحال الآتي:

١- دولة مهزومة عسكريًّا هزيمة مذلة، وجيش تم تدميره، ولم تكن هزيمة عادية وإنما كانت هزيمة قصمت الظهر، ما زلنا ندفع ثمنها حتى اليوم.

٢- شعب في أدنى حالاته النفسية والمعنوية، جراء هزيمة جيشه، وجراء هزيمة مشروعه السياسي والتحرري والنهضوي.

٣- شعب وجبهة داخلية يئنان من عدم احترام حقوق الإنسان المصري، بفعل عربدة أجهزة الأمن وزوار الفجر، وبسبب المعتقلات المفتوحة للإنسان المصري، وبسبب الإعدامات والمحاكمات المخزية التي تمت، وبسبب تعذيب المصريين الذي أصبح على يد هذه الأجهزة إستراتيجية ممنهجة. فقد كان ملف عدم احترام حقوق الإنسان المصري من أسوأ الملفات التي عالجها عبد الناصر. وإذا كان عبد الناصر قد أجاد في ملف التطوير الاجتماعي، إلا أنه قتل المصريين من الداخل وغرس فيهم الخوف والرعب، فانسحبوا بعد ذلك وحتى الآن من أية مشاركة سياسية مخافة البطش بهم.

٤- حريات مصادرة، وصحافة مراقبة، وأفواه مكممة، وشعب يتهامس فيما بينه خوفًا من أجهزة القمع والتنكيل.

٥- تبخر ما فعله عبد الناصر بعد سنوات قليلة من مجيء السادات، والسبب أن فكر الثورة وفكر عبد الناصر لم يتحولا إلى مؤسسات مدنية راسخة تتعهده بالرعاية الدستورية والقانونية وتدافع عنه. بل إننا نجد أن الدولة الناصرية قرب نهايتها، بدلاً من أن تفكر في تحصين وتقوية المؤسسات .. ترتكب مذبحة القضاء عام ١٩٦٩م، أي أن الاتجاه نحو الخوف من القانون والخروج عليه وعدم احترامه، وإهانة الرمز الذي يمثل ذلك وضربه (د. عبد الرزاق السنهوري)، كان هو الوسيلة، وعليه فلم يكن الهدف هو تعزيز القانون واحترامه حتى لو جاء بشيء

تكرهه الثورة ورجالها.

وفي هذه النقطة نؤكد أن عبد الناصر أخطأ خطأ كبيرًا حينما لم يفكر في أن يتجه نحو تطوير النظام السياسي المصري ليكون نظامًا مفتوحًا حرًّا، قائمًا على التعددية وإتاحة الحريات، فإذا كان السادات ومبارك من بعده لم يفعلا ذلك، لضعف شخصيتهما وعدم تمتعهما بالشعبية الكبيرة وخوفهما من أن يختفيا من الساحة إذا أتيحت هذه الحرية (في الانتخابات وفي الإعلام)، إلا أن عبد الناصر كان الوحيد الذي لا يمكن أن تتأثر شعبيته أو يزيحه أي منافس، بعدما أحبه الناس ووثقوا فيه وجعلوه زعيمًا مرفوعًا على الأعناق بعد أن رأوا إنجازاته ولمسوها واقعًا في حياتهم.

وبهذا انتهت إنجازات عبد الناصر وإنجازات ثورة يوليو، وسقط النظام السياسي الذي أقامته، بعد أن تحول في جمهوريته الثانية والثالثة إلى نظام قمعي ديكتاتوري، فاقد للشرعية، قائم على التزوير، عدو للشعب المصري، صديق للأمريكان واليهود.

إذا تحقق هذا، وهو متحقق فعلاً، فإننا نستطيع أن نقول : إننا عدنا مرة أخرى إلى ما كان موجودًا قبل عام ١٩٥٢م، حيث النظام الليبرالي الذي تحدثنا عنه، وهو نظام كان أجدى وأنفع لمصر والمصريين، وكان يمكن أن يتطور تطورًا طبيعيًّا وهادئًا، عكس النظام الذي ورثه والذي ذاق منه المصريون كل ألوان المرارة، وقادهم إلى فشل اقتصادي واجتماعي وعسكري، وقادهم إلى أن يفقدوا حقوقهم التاريخية في مياه النيل، وقادهم إلى فقدان استقلالهم الوطني، والأعجب من ذلك أنه نظام يفكر في نهاية الجمهورية الثالثة في تغييرات جوهرية لم يعرفها التاريخ، من خلال الاتجاه نحو جمهورية وراثية، ولكنها ليست كالملكية الدستورية المحكومة بالقانون، وإنما هي جمهورية وراثية غير محكومة بالقانون، وإنما محكومة بالفساد وبالخروج على القانون.

الفصل الثاني

نظام لم يحفظ استقلال مصر الوطني

رغم ما أنجزه عبد الناصر من تحقيق الجلاء والاستقلال عن المحتل البريطاني، ورغم جولاته ضد «الإمبريالية والاستعمار»، ورغم خطواته الوطنية الكبيرة في بناء السد العالي وفي تأميم قناة السويس والوقوف ضد المحاولات الأمريكية للتأثير على القرار المصري، إلا إننا لا نستطيع أن نقول : إن الاستقلال الوطني كان متحققًا مائة في المائة، فالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي كانت تنطوي على درجة من الانحياز لدولة كبرى.

ومع هذا، قاد عبد الناصر مصر، لكي تكون دولة إقليمية ذات شأن، وقائدة مؤثرة في حركة عدم الانحياز، ونأى بها أن تكون لعبة في يد القوى الكبرى، ورغم علاقات مصر الوثيقة بالاتحاد السوفيتي إلا أنها لم تكن أبدًا محمية أو قاعدة سوفيتية، بل إن مصر لم تستطع تسليح جيشها بعد معركتها مع الدول الرأسمالية ولا أن تدخل حرب أكتوبر ١٩٧٣م إلا بمساعدة سوفيتية وتسليح سوفيتي.

إلا أن ما حدث بعد ذلك في الجمهوريتين الثانية والثالثة كان فقدانًا كاملاً للاستقلال الوطني، منذ أن بدأ السادات يكشف عن وجهه الغربي بالكامل بعد حرب أكتوبر مباشرة واتفاقيات فض الاشتباك وبعد أن ظهرت علانية صداقته بوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، ثم ما فعله السادات تدريجيًّا في الاتجاه نحو الغرب والولايات المتحدة، وهو ما لخصته جملته المشهورة التي تعبر عن انهزامه الكامل أمام الأمريكان: «٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية».

استطاع السادات أن يخدع المصريين وأن يبرر لهم توجهه الأمريكي بأن مصر ستستفيد من ذلك في كل شيء، ابتداءً من تحديث جيشها وتسليحه، مرورًا بتحديث المجتمع المصري وتطويره، انتهاءً بسداد ديونها.

وقد ثبت كذب ذلك جملة وتفصيلاً، فالأمريكان حريصون على فجوة لا تقل عن ٢٥ سنة في مجال التكنولوجيا لصالح إسرائيل في هذه المجالات، بل إن هناك تكنولوجيا لن تحصل عليها مصر أبدًا، والمبدأ الأمريكي والغربي هنا هو «العمل على أن يصبح الجيش الإسرائيلي أقوى من الجيوش العربية مجتمعة».

أما ما قيل عن تحديث المجتمع المصري، فهو ما لم يحدث، والوجود الأمريكي الكثيف في مصر كان في الاتجاه السلبي، من خلال الترويج الثقافي والإعلامي للنموذج الغربي والقيم الغربية، ومن خلال التأثير السلبي على الهوية العربية الإسلامية لصالح هوية جديدة لمصر، ومن خلال العبث بمناهج التعليم من أجل دعم التطبيع مع إسرائيل وإزالة أي توجه معادي ضدها، فالأمريكان من خلال علاقتهم بمصر يريدون أن يضعفوها لحساب إسرائيل، وهو ما وجدناه في الجهود الأمريكية الدءوبة لدعم دول حوض النيل ضد مصر.

وللأسف فقد كان مجمل مردود التعاون مع الولايات المتحدة في أي مشروع اقتصادي أو علمي، سلبيًّا في غير صالح مصر، وفي اتجاه إضعاف مصر ولكن بطريقة ذكية وماكرة ومخادعة.

أما مقولة : إن العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة والتي بدأها السادات معهم، ستساهم في تسديد ديون مصر، فهو ما لم يحدث، فقد تضخمت ديون مصر لصالح الولايات المتحدة والدول الغربية، وإن تم إسقاط جزء منها بعد مواقف مخزية لمصر ضد شقيقاتها العربيات، ودعمها للمواقف والسياسات الأمريكية تجاه العراق، واشتراكها في الحرب عليه عام ١٩٩١م، لكن ما يتبقى من هذه الديون

مليارات كبيرة.

منذ بدايات ثورة يوليو عام ١٩٥٢م والولايات المتحدة تحاول جاهدة التأثير على القرار السياسي المصري، وكان تفكيرها منصبًّا بصفة أساسية على استخدام المعونات الاقتصادية والعسكرية لتحقيق هذا الهدف. وظل النظام المصري طوال الحقبة الناصرية عصيًّا على الاختراق الأمريكي عن طريق المعونات، إلا أن الأمر تغير كليًا بعد حرب أكتوبر ومعاهدات فك الاشتباك، التي جرت برعاية أمريكية، ثم بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد.

فمنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كان المنطلق الأساسي للإدارة الأمريكية من أجل الضغط على مصر وتقزيم موقفها السياسي وخياراتها، هو ورقة المعونات، التي يتم اللعب بها، والتهديد بتخفيضها وإلغائها كلما استشعر الأمريكان نوعًا من الاستقلالية في القرار السياسي المصري، ومخالفة للأجندة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة.

ورغم أهمية المعونة الأمريكية لمصر، إلا أنها تمثل أداةً مهمةً لتحقيق أهداف للطرف المانح عادةً ما تتمثل في إعادة هندسة المجتمع المتلقي للمعونة لخدمة مصالح الدول المانحة على المدى الطويل، وتحقق الدول المانحة أهدافها من خلال الشروط المصاحبة لمنح المساعدات.

وهكذا فإن كل المعونات مشروطة وإن بدا شكليًّا عكس ذلك، رغم ما تم الاتفاق عليه في الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة بالتنمية على ألا تكون المساعدات الرسمية مرتبط بأية شروط.

فقد استهدفت المعونة الأمريكية ضمان مستوى معين من التشغيل للاقتصاد الأمريكي في صورة تدوير الأموال المخصصة لبرنامج المعونة وإعادة حقن الاقتصاد الأمريكي بهذه الأموال على نحو متواصل مع استمرار تدفق المعونة في

اتجاه دعم الصناعة الأمريكية، كما تضمنت اتفاقيات المعونة إلى مصر شروط التوريد من البلد المصدر، والحصول على سلع أمريكية محددة وعلى حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أية زيادة في مشتريات مصر الخارجية، إلا أن أهم فائدة تعود على الجانب الأمريكي من هذه المساعدات تتمثل في أن هذه المساعدات تهدف إلى ترويج مبادئ الاقتصاد الرأسمالي وتعمل على تكوين طبقة رأسمالية من رجال الأعمال ذوي التوجه الليبرالي الموالي للقيم الثقافية والرؤى السياسية الأمريكية، كما أن المعونة الأمريكية لها في نظر البعض أهداف أخرى خفية دفعتهم إلى الاعتقاد بأنها تسعى للسيطرة على الاقتصاد.

ومع ضعف الاقتصاد المصري، بفعل فساد النظام السياسي وفساد الإدارة الحكومية وانعدام الرؤية الوطنية لإدارة الشأن السياسي والاقتصادي، ومع تقزم دور مصر السياسي، بفعل هذه العوامل أيضًا، أصبح الاستقلال المصري مفقودًا أمام التدخل الأمريكي، وأصبح القرار المصري لا يمكن اتخاذه إلا بعد استئذان الإدارة الأمريكية، فمصر لا تستطيع أن تتحرك دوليًّا، أو إقليميًّا، أو عربيًّا، حركة حرة مستقلة، فدون الضوء الأخضر الأمريكي لا حركة ولا فعل، وإنما سكون وانتظار للتعليمات.

وليست الحركة الدولية والإقليمية فقط هي مجال الاعتراض الأمريكي، وإنما أصبح الشأن الداخلي المصري هو الآخر مجالاً للاعتراض والتوجيه والتدخل الأمريكي. فإدارة الملف القبطي مراقب أمريكيًّا، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والقرارات السياسية مراقبة أمريكيًّا كذلك.

فقدت مصر استقلالها لأنها فقدت وطنية عبد الناصر، وكاريزما عبد الناصر، وشخصية عبد الناصر، وطموح عبد الناصر، الذي لم يسع لتوريث الحكم لنجله، ولم يسع للاستمرار في الحكم، ولكنه سعى للعمل الوطني العام المنتج والفعال

والمفيد والمؤثر، وإن لم تخدمه الوسائل والآليات، كما أوضحنا سابقًا، لتعظيم إنجازاته. أما من جاء بعد عبد الناصر فقد فرّط في كل ذلك ولم يهمه إلا الاستمرار في الحكم بأية وسيلة، وقد علم الأمريكان فيهم ذلك ففاوضوهم عليه من خلال المعادلة السهلة المعروفة وهي: «سلموا لنا القرار السياسي المصري، ولا تقفوا أمام رغباتنا ومصالحنا، ونحن نضمن لكم بقاءكم في الحكم وندافع عنكم».

وكانت هذه المعادلة شديدة الإذلال للدور المصري، الذي اختفى أو كاد أن يختفي، تارة لمصلحة المشروع الصهيوني، وتارة بتفوق الدور السعودي عليه بفعل ما يملكه من قدرات اقتصادية، وتارة بتمدد الدورين الإيراني والتركي في المنطقة.

ما فعله نظام مبارك من انحياز كامل للرؤية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ودعمه لغزو العراق، ودعمه لحصار غزة بعد أن أصبحت تحت قيادة «حماس»، وإغلاقه لمعبر رفح ومساعدته لليهود في حصار غزة، جعل المظاهرات تخرج في كل مكان ضد مصر ودورها، وأساء لمصر إساءات لا تغتفر.

وهكذا، بات على المصريين السعي لتغيير هذه الأوضاع المقلوبة، من أجل استعادة استقلال مصر، واستعادة استقلال القرار السياسي المصري، واستعادة الريادة المصرية للعالم العربي والتي لا تأتي إلا بالإخلاص في خدمة قضايا الأمة والوقوف في وجه الأطماع الأجنبية.

الفصل الثالث

الفشل في إدارة الصراع مع إسرائيل

إذا كنا قد تحدثنا في الفصل السابق عن فقدان استقلال مصر أمام الولايات المتحدة، بفعل إرادي كامل من الرئيس السادات، ثم بإكمال هذه السياسة وتطويرها في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، فإن ما حدث في ملف الصراع مع إسرائيل كان مشابهًا تمامًا.

فقد بدأ السادات الفكر الانهزامي أثناء حرب أكتوبر، بترديد مقولات : إنها حرب للتحريك (تحريك العمل الدبلوماسي والمفاوضات) وليست حربًا للتحرير، وبأننا ليس بإمكاننا محاربة الولايات المتحدة.

وقبل وأثناء وبعد توقيعه اتفاقيات «كامب دافيد» الكارثية، التي قتلت الدور المصري وأجهزت عليه، أخذ الإعلام الحكومي المصري، في محاولة لتبرير المسلك الانهزامي، يتحدث عن أن مصر آن لها أن تلتفت لمصالحها الخاصة وتخوض الحرب دفاعًا عن نفسها فقط وكفاها دفاعًا عن فلسطين التي دافعت مصر عنها نيابة عن العرب، وأنها تكلفت في هذا الصراع ١٢٠ ألف شهيد، ومن أراد من العرب أن يحارب فعليه أن يتقدم هو للحرب وليس من حقه أن يتحدث عن ضرورة خوض مصر للحرب.

وقد انتشرت هذه الشبهة انتشارًا كبيرًا في الشارع المصري، سواءً بين النخبة السياسية والفكرية والثقافية أو بين المواطنين البسطاء بفعل الإلحاح الإعلامي، مع العلم أنها شبهة باطلة وخاطئة من أساسها.

فالصحيح أن مصر خاضت حروبها مع إسرائيل أعوام ١٩٤٨م، ١٩٥٦م،

١٩٦٧م، ١٩٧٣م، دفاعًا عن نفسها هي وليس دفاعًا عن فلسطين.

ففي بداية الوجود الصهيوني في فلسطين أيام الانتداب البريطاني، كان هناك شعور عربي جمعي، عند العرب جميعًا وليس عند المصريين فقط، بخطورة هذا الكيان الغريب الذي أراد الغرب أن يغرسه في خاصرة العرب في إطار صراعه التاريخي مع الأمة العربية الإسلامية.

وكان من غير الطبيعي ألا تلتفت مصر لهذا الوجود الصهيوني لأنه ينمو على حدودها، ومن المنطقي، دفاعًا عن الأمن القومي المصري، والمصري فقط، أن تولي مصر الأمر أهمية بالغة وإلا كانت غافلة ومقصرة، فالأمر لا يهم السودان أو ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو العراق أو اليمن أو الكويت .. إلخ، فهؤلاء لا تجمعهم حدود مشتركة مع هذا الكيان الجديد.

ورغم ذلك فإن مصر لم تكن الدولة الوحيدة التي اشتركت في حرب ١٩٤٨م، وإنما شاركت جيوش كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان إضافة إلى الجيش المصري.

وهكذا تدفقت الجيوش العربية من مصر وسوريا والعراق وإمارة شرق الأردن على فلسطين ونجحت القوات العربية في تحقيق انتصارات كبيرة في البداية.

أما بالنسبة للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، والذي تعرضت له مصر من جيوش إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، فقد كانت الحرب نتيجة السلوك السياسي للرئيس جمال عبد الناصر وثورة يوليو، ولم يكن لها علاقة بفلسطين لا من قريب ولا من بعيد.

فقد كان لكل دولة من الدول التي أقدمت على العدوان أسبابها الخاصة للمشاركة فيه، لكن على العموم كان من أهم أسباب العدوان توقيع مصر اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي تقضي بتزويد مصر بالأسلحة المتطورة لتقوية القوات المسلحة لردع إسرائيل، بعد رفض الدول الغربية تزويد مصر بالأسلحة. ورأت إسرائيل أن تزويد مصر بالأسلحة المتطورة يهدد بقاءها ويشكل خطورة عليها ويجب مواجهته.

ومن ناحية أخرى فقد أدى دعم مصر للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي ومدادها بالمساعدات العسكرية إلى غضب فرنسا ومن ثم حرّضها على المشاركة في العدوان.

وكان تأميم قناة السويس الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦م، والذي أدى إلى منع إنجلترا من التربح من القناة التي كانت تديرها قبل التأميم، دافعًا لها للاشتراك في العدوان الثلاثي.

نأتي إلى ملف نكسة ١٩٦٧م، وقد كانت هي الأخرى أمرًا ثنائيًّا بالكامل بين مصر وإسرائيل التي لها حدود وتماس، كما أسلفنا مع مصر، مما سيجعل لها تداخلاً وتأثيرًا على السياسة الخارجية المصرية. وما حدث مع مصر من احتلال لجزء من أراضيها حدث مع سوريا والأردن أيضًا.

ثم نأتي لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وهي كانت حرب تحرير لسيناء المصرية، ولم تكن حرب تحرير لأراض فلسطينية، وكانت لغسل عار نكسة ١٩٦٧م ولم تكن لاستعادة القدس أو لتحرير غزة أو لطرد اليهود من الأراضي الفلسطينية التي اغتصبوها عام ١٩٦٧م، ولا حتى كانت حربًا لتحرير الجولان السورية.

ومع هذا وقف العرب بجوار مصر، وتلقتْ مصر دعمًا هائلاً من السعودية بقيادة الملك فيصل، كما تلقت دعمًا لا ينكر من ليبيا والجزائر ودول عربية أخرى، ولا يمكن أن ننسى أن العرب وقفوا مع المجهود العسكري والسياسي المصري ووقفوا ضخ البترول لأوروبا وأمريكا.

حرب أكتوبر إذًا، عمل عسكري وسياسي مصري بالكامل، وعلى أرض مصرية بالكامل، وبمساندة مادية وسياسية عربية كبيرة، ولم يترك العرب مصر تحارب وحدها، وبالتالي تسقط حجة أن هذه الحرب كانت للدفاع عن فلسطين.

على مدار التاريخ، كانت مصر دائمًا رائدة بدورها الإقليمي المؤثر في المنطقة، وقد

ظل هذا الدور وهذا التأثير مستمرًا على الدوام، فمنذ أقدم دولة عرفها التاريخ في العصور الفرعونية المتلاحقة، ومرورًا بالبطالمة والإغريق والرومان، والتاريخ القبطي والتاريخ الإسلامي متعدد الدول، وعهد محمد على ثم بدايات ثورة يوليو، على هذا الامتداد كانت مصر هي أقوى دول المنطقة تأثيرًا وإشعاعًا فيمن حولها، حيث كان الإشعاع سياسيًّا واقتصاديًّا وفكريًّا وثقافيًّا وإعلاميًّا ... إلخ.

ولكن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وبعد أن حدد السادات بوصلته باتجاه واشنطن، وبعد أن تم إجبار مصر على علاقات معينة مع إسرائيل تكون الدولة الصهيونية هي المفصلية في المنطقة وتكتفي مصر بالدور الثانوي، وبعد أن تولى مبارك حكم مصر وأكد نهج السادات، وصارت مصر لا تتحرك إلا بعد الضوء الأخضر من واشنطن، وبعد أن وضع أهل الحكم في مصر مبدأ أن من أولى الثوابت عدم إغضاب الدولة الصهيونية بأي شكل، بعد ذلك كله انتهى الدور المصري وتلاشى، لتكتفي مصر بدور الوسيط بين الفلسطينيين والصهاينة، وسيط يفرض عليه الصهاينة ما يريدون ثم يحاول هو فرضه على الفلسطينيين.

الدور الريادي المصري لم ينشأ من فراغ، وإنما كانت هناك أسس انطلق منها وقام عليها، فقد قام الدور الريادي المصري على الإمكانيات الكامنة في مصر، إمكانيات زراعية وصناعية وشواطئ مترامية الأطراف بين قارتين وموقع استراتيجي متميز وثروة بشرية متميزة برعت في كل المجالات وجيش من أقدم جيوش العالم.

في عصر محمد علي، ومن خلال تجربته التنموية، كانت مصر رائدة ولعبت دورًا عالميًّا بامتياز، ووصل الجيش المصري إلى أبعد من إثيوبيا وإلى اليونان، وفي عهد عبد الناصر، ومع اختلافنا في الكثير والكثير مع هذا العهد، إلا أن مصر كانت فيه قائدة، إفريقيًّا وعربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وناهضت بشدة سياسة الهيمنة الاستعمارية الغربية، وأقامت تنمية جيدة وحياة اجتماعية منصفة.

ولكن بدأ الانهيار حينما حدثت الهزيمة النفسية في داخل نفوس النخبة المصرية

وأهل الحكم، وبعد أن تخلوا عن السيادة الوطنية لصالح التبعية للولايات المتحدة، إيثارًا للسلامة وضمانًا للعيش الهادئ والهانئ، تقودهم المقولة الخاطئة بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في الصراع العربي الإسرائيلي في يد الولايات المتحدة، وأن مصر لن تخوض الحرب نيابة عن العرب الذين لا يشكرون ويكفيها ما دفعته من ثمن باهظ.

وعلى امتداد ثلاثين عامًا هي فترة حكم حسني مبارك، ومنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، لم تنقذ هذه الاستراتيجية مصر ونظامها السياسي من المشكلات والأزمات، وإنما ازدادت مشكلات مصر وأزماتها وتعقدت أمورها، ودفعت مصر من قوتها ومن وجودها ورصيدها ثمنًا باهظًا، انتهى بها لأن تصبح رجل العرب المريض، وصار الحجم والدور والغنى البشري والاستراتيجي، عبئًا بعد أن كان ميزة لا يمكن تقديرها بثمن.

وإذا كان الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي قد تضاءل منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وتحديدًا منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩م، فإن هذا الدور قد تراجع – فلسطينيًا- بشكل واضح إبان عقد التسعينيات من نفس القرن.

كما نجحت إسرائيل من خلال استغلال علاقتها القوية بواشنطن في تحجيم أي دور عربي فيما يخص تطورات الصراع مع الفلسطينيين، بما فيها الدور المصري. ولا ينكر أحد مدى التأثير الذي تركته العلاقات بين القاهرة وواشنطن فيما يخص قوة الموقف المصري من هذا الصراع.

ولم يعد لمصر نفس الثقل الموروث في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وارتبط هذا بنظرة عربية أقل اكتراثًا بحيوية الدور المصري وقدرته على الخروج بالقضية من جمودها الحالي، خاصة في ظل تطابق الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من العلاقة مع الفلسطينيين بدرجة غير مسبوقة، والتي تقطع الطريق على أية محاولة مصرية لتسوية الأمور.

الفصل الرابع

الفشل في إدارة المجتمع وفي تنميته وتحديثه

فشل النظام المصري فشلاً ذريعًا على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما جعل استمراره مستحيلاً، ومما طعن في شرعيته، ومما شكل مبررًا لدى الشارع المصري في الخروج عليه والمطالبة بتغييره. وكان هذا الفشل عبر محاور كثيرة أهمها:

أولاً: تقزيم دور مصر:

إذا كانت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، قد أفرزت نظامًا سياسيًّا وطنيًّا، رغم الأخطاء القاتلة التي ارتكبها، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن الجمهورية الأولى لنظام ثورة يوليو برئاسة جمال عبد الناصر، قد حققت نجاحات كبيرة في مجال السياسة الخارجية. فقد جعلت هذه السياسات مصر دولة رائدة في محيطها العربي والإفريقي وكذلك في الساحة العالمية حيث دورها الرائد في حركة عدم الانحياز. ولم يأت هذا الدور من فراغ، وإنما جاء من خلال جهد دءوب ويقظة وسياسات تم تطبيقها وأتت بأثر على أرض الواقع.

أما في عهد مبارك، فقد كان التراجع سيد الموقف، ورأينا العديد من الإخفاقات وعلى رأسها حالة الشلل والوهن العضال أمام التجاوزات والتحديات الإسرائيلية، والغياب المحبط لأية مبادرات أو سياسات فعالة تحقق المصالح المصرية والعربية في العلاقة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، مع تراجع فادح لدور مصر في المنطقة مما أوجد فراغًا مخلاً سارعت إلى احتلاله دول أخرى مثل إيران وتركيا بل وحتى السعودية وقطر، واستطاعت السياسة الخارجية المصرية الحالية أن تهبط بدور

ومكانة مصر إلى الحضيض.

ثانيًا: الحكم المستديم بالطوارئ:

حكم الطوارئ المستمر، وإدمان نظام مبارك لهذه الحالة الاستثنائية، هو اعتراف بفشله في تأمين نظام سياسي واجتماعي مستقر يسمح للمواطنين بالعيش في أمان وسلام مثل بقية شعوب الأرض.

إن الكثير من دول العالم قد عانت وتعاني من عمليات إرهابية تقع في أمريكا وأوروبا والهند والسند، ولكن لم تقم أي من هذه الدول بإعلان وإدمان حالة طوارئ مثلما هو حادث عندنا.

ويمكن رصد فترات تطبيق العمل بقانون الطوارئ في مصر منذ من مطلع ١٩٥٢م إلى يونيو ١٩٥٦م، وكان المبرر هو حريق القاهرة، ثم كان الموعد مع مرحلة ممتدة من نوفمبر ١٩٥٦م إلى ١٩٦٤م، بسبب العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الصهيوني على مصر، أما المرحلة الخامسة فكانت من يونيو ١٩٦٧م وحتى مايو ١٩٨٠م، ومبررها العدوان الصهيوني لعام ١٩٦٧م، بينما تستمر المرحلة الحالية من أكتوبر ١٩٨١م وحتى الآن، ومبررها هو اغتيال الرئيس السادات في حادثة المنصة.

ثالثًا: الفشل في بناء دولة عصرية:

فشل نظام مبارك في إتمام المشروعات التأسيسية الأولى لبناء دولة عصرية في مصر والتي بدأت على يد طلعت حرب من ناحية وأضاف إليها عبد الناصر في المجالات الصناعية والاجتماعية والثقافية، وكان من المفترض أن يضيف النظام إلى هذه لقواعد الأولى استكمالات عديدة لتحويل مصر إلى دولة مؤسسات، ولكن العكس قد حدث ووجدنا تآكلاً مستمرا لمؤسسات الدولة وقدرتها على العمل الفعال، ورأينا تحول الدولة تدريجيًا إلى عزبة تدار بالتليفون وإلى تجاهل مذهل

للآليات القضائية والقانونية، والنظام يؤكد هذا حينما لا ينفذ أحكام القضاء وكأنها لم تكن.

فشل النظام في إقامة دولة عصرية حينما فشل في إقامة نظام سياسي مفتوح وعادل يعطي للمصريين جميعًا حقوقًا متساوية، ويمنع الاستبداد والاستئثار بالحكم وتوريثه، ويمنع تزوير الانتخابات. وفشل في إقامة دولة عصرية حينما فشل في إقامة نظام تعليم وبحث علمي متوازن وفعال وقوي. وفشل في تحقيق دولة عصرية حينما أهمل صحة المصريين وتركهم نهبًا للأمراض. وفشل في إقامة دولة عصرية حينما فشل في تحقيق تنمية حقيقية وإحداث حركة تصنيع شاملة في المجتمع.

رابعًا: الفشل في بناء حياة سياسية سليمة:

فشل نظام مبارك القمعي الفاسد والفاشل في أن يرسي قواعد حياة سياسية ديمقراطية سليمة، فالحزب الوطني الحاكم نفسه لم يقم على أساس شرعي سليم وإنما هو امتداد لحزب مصر الذي أعلنه السادات بأمر رئاسي من فوق. وفشل النظام في تصحيح هذا الوضع بل زاده سوءًا إذ وضع أمر الموافقة على تأسيس أي حزب جديد في يد أعضاء الحزب الحاكم من خلال لجنة حكومية هي لجنة الأحزاب. أما الفضائح التي أنتجتها هذه الحياة السياسية الفاسدة فلا حصر لها، فالحزب الحاكم ضم بين أعضائه نوابًا في مجلس الشعب يستخدمون البلطجة وخريجي السجون في حملاتهم الانتخابية لابتزاز مؤيديهم وترويع معارضيهم. وشاهدنا وقرأنا عن نواب التهريب والقمار والراقصات والرشاوى والمشاركة في الفتنة الطائفية والمشاركة في بيع أراضي سيناء للصهاينة والمتاجرة في قوت الشعب وكذلك ممارسة الاحتكار بأوسع أشكاله والمتاجرة في العلاج على نفقة الدولة وفي بيع الأراضي بطرق غير مشروعة وأخذ القروض من البنوك والدخول كوسطاء بين رجال المال ورجال الأجهزة التنفيذية وقتل الفنانات والكثير من القضايا التي ذهب بعضها إلى القضاء مثل أكياس الدم الملوث وتهريب الموبايلات والرشاوى

والقروض، إلا أن الكثير من الجرائم والجنح لم تذهب إلى القضاء مثل تهريب القياجرا، وتهريب الآثار، ولن تكون فضيحة مطالبة بعض نواب الحزب الوطني بضرب المتظاهرين من شباب مصر بالرصاص في الشوارع هي آخر فضائح نواب هذه الحزب.

خامساً: فكر خاطئ وممارسات غير وطنية:

فقبول أوامر وإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان معناه هدم كل ما حققه المصريون خلال أربعين عامًا من مصانع وشركات، من خلال بيعها في صفقات مشبوهة، ثم الانحياز لما يسمى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار وهو ما يعني دعم الأغنياء وتسهيل مشروعاتهم وأرباحهم ونفض اليد من هموم الفقراء ومشكلاتهم، وهم السواد الأعظم من المصريين.

حينما أعلن نظام مبارك في عام ١٩٩١م عن بدء ما أسماه بتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي (الإصلاح الاقتصادي) زاعمًا أنه يتجه لهذه السياسات مستهدفًا – أو هكذا ادعى – تخفيض عجز الموازنة العامة، وخفض معدلات التضخم، وإصلاح نظام صرف الجنيه المصري، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وزيدة معدل النمو الاقتصادي، وهى كلها دعاوى رد عليها المتخصصون، والرد لا يحتاج حتى لمتخصصين لأنه لا يمكن الحديث عن زيادة معدل النمو الاقتصادي ببيع الشركات والمصانع المملوكة للدولة أي المملوكة للشعب، أي تجريف أصول البلد الاقتصادية ببيعها.

الإصلاح الاقتصادي – ذلك المصطلح سيئ السمعة – لا يتحقق إلا بالإنتاج وإنشاء مشروعات تضاف للمشروعات القائمة وليس بيع ما هو قائم وتبديده.

النظام البائد في بداية الخصخصة زعم أنه لن يقدم على بيع إلا الشركات الخاسرة ومع ذلك تم بيع شركات كانت تحقق أرباحًا وصلت نحو ١٠٠٪.

في عام ١٩٩١م كان المطروح للبيع ٣١٤ شركة، الرابح منها أي التي كانت تحقق أرباحًا ومع ذلك تم عرضها للبيع ٢٥٤، بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ٦٠ شركة.

كانت صفقة بيع شركة عمر أفندي الأكثر دويًا؛ حيث تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و١٤٠ مليون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به.

فأي استثمار هذا الذي لا يعرف إلا البيع، وقد انتهت الصفقة وتم بيع شركة عمر أفندي للمستثمر السعودي صاحب شركة «أنوال السعودية» بمبلغ ٥٨٩,٥ مليون جنيه، وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها ٨٢ فرعًا هي فروع الشركة بمحافظات مصر، ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق. وكانت لجنة التقييم قد قدرت بعض الفروع بما هو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي[1].

إذا عدنا لعام ١٩٩٣م سنكتشف أن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور، فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية، وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، ومع ذلك فقد تم بيع ٢٤١ شركة من إجمالي ٣١٤ شركة بحصيلة بيع ١٦مليار و٧٤١ مليون جنيه، وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله كما قدر المتخصصون لن تتجاوز ٢٢ مليار جنيه، فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟ وكيف تم بخس قيمة الشركات بهذا الشكل، ومن المسئول؟

(١) الخصخصة وسياسات تدمير الوطن، بهيجة حسين، موقع بهيجة حسين على الإنترنت، ٧نوفمبر ٢٠٠٧م.

صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) هي إحدى الصفقات الصارخة في كم ما بها من فساد، وهى عنوان صارخ على التفريط في شركة تنتج إنتاجًا حيويًّا، فهي الشركة التي أنشئت لإنتاج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طنًّا وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة، ومراجل توليد الكهرباء، وأوعية غازات سائلة، ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر، فالشركة أنشئت لتزويد المستشفيات والمصانع ومحطات الطاقة النووية بالمراجل والأوعية.

وأقيمت الشركة على مساحة ٣١ فدانًا في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة، وكانت تضم قبل الخصخصة ١١٠٠ عامل، وتحقق أرباحًا مرتفعة منذ إنشائها وحتى عام ١٩٩١م.

وكانت الشركة تتبع قبل خصخصتها الشركة القابضة للصناعات الهندسية التي كان يرأس مجلس إدارتها المهندس«عبد الوهاب الحباك»، بطل قصة من أشهر قصص الفساد في مصر، وكانت إدارته لها سبب مباشر دفع بها عن عمد إلى الهاوية، وإلى تحويلها من شركة رابحة إلى شركة خاسرة، في خطة محكمة، ربما ساعده فيها آخرون تركوه يعبث في موقعه بلا حسيب أو رقيب، مستهدفين في النهاية التخلص من الشركة وبثمن بخس.

فمن غير المقبول ولا المعقول ولا المنطقي أن تتم عمليات توسع استثمارية لشركة هناك مخطط لبيعها، إلا إذا كان الهدف جعلها شركة خاسرة وإغراقها في الديون، ولابد أن نتذكر أيضًا حوادث انفجار الغلايات قبل خصخصة الشركة بعدة شهور، وقيل وقتها : إن الانفجارات حدثت بسبب عيوب في التصنيع، أليس هذا السبب مثيرًا للتساؤل والاتهام؟ كيف لشركة أنتجت إنتاجًا جمًّا ومطابقًا للمواصفات الفنية ولعشرات السنوات؛ أن تنتج فجأة وقبل البيع بعدة شهور، إنتاجًا غير مطابق للمواصفات إلا إذا كان هناك إهمال متعمد في مراحل الإنتاج المختلفة في منتج بهذه

الأهمية والخطورة ولا يحتمل خطأ أو عبثًا مهما كان طفيفًا؟

ولم تقف المؤامرة الموجعة عند حد بيع آلات المصنع خردة- أعلن عن بيعها بالصحف- بل هناك حلقة أحكمت إغلاقها على الشركة وعلى حق مصر في وجودها المهم، فقد أسندت عملية التقييم إلى بيت خبرة أمريكي وقدر الشركة بما يتراوح بين ١٦ و ٢٤ مليون دولار، وهو سعر لا يساوي أقل من ربع سعر الأرض المقامة عليها الشركة في ذلك الوقت والذي كان يساوى نحو ١٠٠ مليون دولار أي حوالي ٣٣٠ مليون جنيه بأسعار ١٩٩٤، وهو العام الذي حصل فيه مجلس إدارة الشركة على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ ٦ مليون دولار ليصبح ثمن الشركة كاملا ١٧ مليون دولار وتم بيعها بهذا المبلغ لشركة أمريكية – كندية.

وتكتمل حلقة الفساد وإهدار المال العام، عندما يتم إعفاء الشركة الكندية الأمريكية من سداد الضرائب والديون المستحقة على شركة النصر للغلايات، وبعد خصم هذه المستحقات من الثمن الذي قدرت به الشركة، ليصبح المتبقي من ثمن الشركة ٥ , ٢ مليون جنيه مصري، أي أقل بكثير من ثمن شقة حديثة على نيل القاهرة.

ولأن الفساد حلقات متواصلة، فإنه بعد بيع الشركة تم إسناد عملية إنشاء محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى شركة المراجل البخارية المصرية!، فهل هناك دليل أقوى من ذلك على الفساد وإهدار المال العام والتلاعب بمقدرات المصريين ومستقبلهم.

ومما يزيد هذا الأمر وضوحًا، أنه كانت هناك عروض أخرى من شركات إيطالية وفرنسية ويابانية، وكان من بينها عرض بشراء الشركة بعشرة مليون دولار مع سداد ديونها والضرائب المستحقة عليها، ولكن المسئولين اختاروا العرض الأسوأ وأصبح إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء ومحطات

الطاقة النووية يتوقف على قرار ملاك الشركة الجدد، فقد قررت الشركة أن تقوم مصر بشراء المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها، لنفقد واحدة من أهم صناعاتنا الوطنية، ويفقد العمال عملهم وتضيع سنوات خبرتهم العظيمة في هذه الصناعة العظيمة الاستراتيجية. فلم توفر لهم الصفقة من حقوقهم سوى البقاء في الشركة ثلاث سنوات بعدها خرجوا للمعاش المبكر وانضموا لطابور البطالة وعاشوا مرارة تجربة هدر الطاقة وتبديد الثروة[1].

وما حدث في شركة «النشا والجلكوز» يستحق التوقف عنده، ففي البداية قدرت الشركة حسب التقييم الدفتري بمبلغ ١٦١ مليون جنيه، ومع ذلك فقد تم بيعها لمستثمر كويتي – ناصر الخرافي - بمبلغ ٢٦ مليون جنيه، وليس الغموض أو السؤال في الفارق بين التقييم والثمن، بل يكمن فيما حدث قبل البيع.

ففي عام ١٩٩٦م وقبل البيع بعدة شهور، أنفقت الملايين على الشركة رغم نية البيع! فقد تم إنشاء محطتين بيولوجيتين لمعالجة مياه الصرف الصحي تكلفتا ٢٢ مليون جنيه، كما أجريت عمليات إحلال وتجديد في غلايات البخار وخط الغاز الطبيعي تكلفت أكثر من ٣٠ مليون جنيه، وبحسبة بسيطة فقد أنفق على الشركة ٥٢ مليون جنيه بداية لإثبات أنها تخسر أو لتخسيرها ثم لتقديمها كاملة وجاهزة للمشتري. أي أننا نكون نحن الذين دفعنا له وأعطيناه من مالنا العام مصنعًا جاهزًا بآلاته وأرضه وعماله الذين تخلص منهم بعد ذلك.

وبينما كان عمال مصنع «غزل قليوب» الأربعمائة مضربين عن العمل، احتجاجًا على مؤامرة بيع مصنعهم، كانت عملية البيع تتم في تكتم شديد. وبالفعل تم بيع المصنع المقام على مساحة ٩ أفدنة، والذي يساوى حسب التقييم الدفتري ٦٠ مليون جنيه، وقد تم بيعه بمبلغ ٤ ملايين جنيه.

---

(١) المرجع السابق.

ليست هذه النهاية للصفقة، ولكن كان قبلها تفاصيل أخرى أهمها أنه قبل البيع قامت الشركة بتحديث الماكينات والآلات بمبلغ ٧ملايين جنيه، لن نحتاج لآلة حاسبة لنحسب حجم خسارتنا وإهدار مالنا العام، ولكن كيف ومتى سنحاسب من ارتكبوا هذه الجريمة؟

أما شركة «غزل شبين»، فرغم أنها كانت تحقق أرباحًا سنوية قدرها ١٢مليون جنيه، ورغم أن قيمتها الدفترية ٣٢٥ مليون جنيه، ورغم أن الشركة تمتلك أصولاً ثابتة ومتحركة عبارة عن وديعة (٩٤ مليون) جنيه ونادي غزل شبين ومساكن للعمال ومستشفى، إلا إنه تم بيعها بمبلغ ١٧٠مليون جنيه وبالتقسيط على دفعات.

نموذج آخر لكارثة بيع مصر واقتصادها بتراب الفلوس، وهو صفقة بيع أو خصخصة شركة «الزجاج المسطح»، وهى واحدة من الشركات النادرة المتخصصة في هذا المجال في الدول النامية عمومًا وفي المنطقة بشكل خاص، لذا فقد قدرت أرباحها الإجمالية خلال الفترة من شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠م وحتى سبتمبر سنه٢٠٠١ حوالي ٣,٥٠ مليون جنيه، وبلغ صافي الأرباح ١,٢٧ مليون جنيه عن نفس الفترة. وهنا نقف أمام الفارق الرهيب بين إجمالي الربح وصافي الربح، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول أوجه الإنفاق التي تستقطع من إجمالي الأرباح هذا الفارق، ومن حقنا أن نعرف كيف أنفقت هذه الملايين التي تمثل الفرق بين إجمالي الربح وصافي الربح؟ مع ذلك فهي شركة رابحة، لكن تم بيعها لمستثمر كويتي بمبلغ ٣٠٦,٣ ملايين جنيه، وهو ثمن بخس لشركة رابحة وليس لها منافس في الأسواق الداخلية والخارجية، وتملك آلات وأراض ووصلت استثماراتها قبل البيع إلى ٦٠٠ مليون جنيه.

ومن أكثر عمليات البيع إثارة للجدل، عملية خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية)، فقد عرضت الشركة للبيع عام ١٩٩٣م، وهى تملك ثمانية مصانع لتعبئة الزجاجات وثمانية عشر خطًا للإنتاج بطاقة خمسين

مليون صندوق، وأسطول نقل ضخم يقوم بتوزيع منتجاتها في مصر، وكانت تحقق مبيعات سنوية تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ مليون جنيه بأسعار ما قبل البيع، وبعد عدة عروض انتهى الأمر ببيعها عام ١٩٩٤م لرجل الأعمال المصري محمد نصير بنسبة ٤٦٪ ورجل الأعمال السعودي محمد بقشان بنسبة ٤٩٪ أخرى و٢٪ لشركة بيبسى كولا العالمية، بقيمة إجمالية ١٥٧,٦ مليون جنيه.

نلاحظ أنه تم بيعها بما يوازى حجم المبيعات من إنتاجها قبل البيع، وبلغت العمالة بها في ذلك الوقت ٤١٦٠ عاملاً، وتتوالى المفاجآت وتثار آلاف علامات الاستفهام المصحوبة بالغضب. ففي عام ١٩٩٥م قام «نصير» ببيع ٤٠٪ من حصته في الشركة إلى مجموعة «بقشان» السعودية وفي عام ١٩٩٩م تشترى شركة بيبسي كولا ٧٧٪ من أسهم الشركة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار- أي من أسهم نصير بعد أن وصلت حصته ٢٨٪ ومن أسهم بقشان بعد أن وصلت ٧٠٪- ولنتذكر أنهما اشترياها كلها بمبلغ ١٥٧,٦ مليون جنيه وباعا ٧٧٪ من أسهمها بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه[1].

ورغم ما كتبته الصحف وما تداولته وسائل الإعلام عن جريمة بيع مصر التي تشتهر بين الناس بمصطلح «الخصخصة»، إلا أننا لم نسمع أو نقرأ عن وجود قوانين صادرة من مجلس الشعب تقنن مسألة وسلطة التصرف في حصيلة خصخصة وبيع أملاك شعب مصر وأصول ثروته التي تكونت على مر الأجيال في إطار الملكية العامة. أراد وزير المالية يوسف بطرس غالي أن يزيل الغمة بكشف الستار عن بعض جوانب مسألة الخصخصة التي لا يعلم أحد عنها شيئا، فأصدر بيانًا في ٩ يوليو الجاري ذكر فيه أن جملة حصيلة الخصخصة منذ بدايتها في عام ٩٦/ ١٩٩٧م وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٦م قد بلغت ٣٥,٧ مليار جنيه، وأنه جرى سداد ١١,٥

(١) المرجع السابق.

مليار جنيه منها للجهات التي تم البيع لحسابها البنوك أو الشركات الأخرى، وتم تحويل ٤ , ١٤ مليار جنيه إلى الموارد العامة للدولة لتمويل جانب من مصروفاتها ولسداد جزء من عجز الموازنة، وسداد ٣ , ٥ مليار لمستحقات البنوك طرف الشركات المبيعة، و٩ , ٣ مليار تكاليف المعاش المبكر ومكافآت العاملين ثم مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط للإصلاح الفني والإداري للشركات، أي أن صافي الحصيلة الذي بلغ ٢ , ٢٤ مليار جنيه قد جرى توزيعه بمعرفة السيد وزير المالية على الوجه التالي: ٥ , ٥٩٪ لسداد عجز الموازنة، ٩ , ٢١٪ لسداد ديون البنوك، ١ , ١٦٪ تكاليف المعاش المبكر، ٥ , ٢٪ للإصلاح الفني والإداري للشركات. وعلى هذا النحو ضاعت حصيلة الخصخصة، وفقد شعب مصر أصولاً وثروات ليس من السهل تعويضها، دون أن يستغل جنيهًا واحدًا من عائد الخصخصة في تكوين استثمارات جديدة تحل محل مصنع واحد بديل عما جرى التفريط فيه من مصانع بأبخس الأسعار، الأمر الذي حدا بلجنة الإنتاج الصناعي والطاقة في مجلس الشورى إلى أن تصدر توصية بضرورة مراجعة سياسة بيع شركات قطاع الأعمال العام إلى الأجانب، نظرًا لما يشكله ذلك من خطر على الأمن القومي[1].

كانت عملية النهب كبيرة لدرجة لم تخطر على بال أحد، فتشير الأرقام إلى أن إجمالي ما تم نهبه في عمليه بيع القطاع العام بلغ ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنيه بتقديرات الحكومة والمؤسسات الدولية ومنها تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أعوام ١٩٩٦-١٩٩٩-٢٠٠١م، والتي أكدت أن العديد من الشركات تم بيعها بأقل من سعر الأراضي المقامة عليها. فبأرقام الحكومة نفسها فإن القيمة الدفترية للقطاع العام قبل عملية البيع كانت تقدر بـ ١١٥ مليار جنيه بأسعار إنشائها في الستينيات، لكن التقديرات الدولية للقيمة السوقية لها مع بداية عمليه البيع عام ١٩٩٤م وصلت بها إلى خمسه أضعاف هذا

(١) فاروق العشري، جريدة العربي الناصرية، ٢-٥-٢٠١٠م.

الرقم حيث تراوحت بين ٥٠٠ و٥٥٠ مليار جنيه، ورغم ذلك فإن القيمة التي دخلت إلى خزائن الحكومة نهاية العام عام ٢٠٠٩م وبداية عام ٢٠١٠م وبعد بيع أكثر من ٧٠٪ من الشركات، لم تتعد ٢٥ مليار جنيه بما يعنى أن الحكومة باعت ثروة مصر ومصانعها بأقل من ربع قيمتها وقت إنشائها في الستينيات، و٥٪ من قيمتها السوقية عام ١٩٩٤[١].

ويصل الفساد ذروته عندما نعلم أن قيمه العمولات التي حصل عليها المسئولون المشرفون على عملية البيع بلغت ٣٣ مليار جنيه، طبقًا لدراسة أعدها الباحث الاقتصادي د.عبد الخالق فاروق، أي بزيادة ٨ مليارات جنيه عن ثمن بيع القطاع العام، هذا بخلاف ما تم دفعه من تحت الترابيزة وما تم شحنه إلى بنوك الخارج. ورغم ذلك فإن كل هذه المليارات المهدرة والتي بلغت ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنيه وكانت كافية لوضع مصر في مصاف الدول المتقدمة، تتضاءل أمام الآثار السيئة التي خلفتها عملية البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات وتسريح العمالة الموجودة بها، بينما سيطر الأجانب على صناعات استراتيجية وحيوية مهمة، وهدموا صناعات أهم، ليدفع المواطن المصري الثمن مرتين، مرة ببيع ثروة بلاده وثانية باشتعال أسعار العديد من السلع بعد سيطرة الأجانب عليها، بخلاف الاحتكارات التي فتح الباب لها على اتساعه سواء في مجال الاتصالات وقيس انتهاء بالحديد.

وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة، تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المكر وسداد ديون الشركات المباعة. أي أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل بينما خلفت وراءها أكثر من ٤٥٠ ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة

(١) خالد البلشي، وقائع بيع مصر بتراب الفلوس، موقع خالد البلشي على الإنترنت، بدون تاريخ.

عبر نظام المعاش المبكر[1].

سادساً: تعليم فاشل:

فشل نظام مبارك فشلاً كاملاً في توفير وإدارة نظام تعليمي سليم يبني الأجيال القادمة والنتيجة المأساوية أمام كل من له عين ترى. ولا نعرف دولة في العالم، ربما سوى دول المجاعات الأفريقية - قد فشلت إلى هذا الحد في نظام تعليمها ولذلك لجأ المواطنون إلى نظام تعليمي بديل يدفعون فيه التكاليف الباهظة لمدرسين يدرسون في المنازل والدولة تتفرج على هذا كله في اعتراف مهين بفشلها في أقدس مهامها. ويشمل الفشل المنظومة التعليمية بأكملها من المدارس المكتظة ذات المنشآت المنهارة إلى مدرسين يمارسون الضرب والركل لتلاميذهم فيما يتقاضون مرتبات رمزية يضطرون إلى استكمالها بالدروس الخاصة إلى المناهج التي غابت عنها أساليب التعليم العصري العلمي.

ورغم الحديث المستمر من النظام البائد عن أزمة التعليم في مجتمعنا وضرورة حلها، لما يعنيه استمرارها من خطورة على المجتمع ككل، ورغم ما عقدته الدولة من مؤتمرات عديدة سعيًا وراء إصلاح التعليم، لكن شيئًا لم يتغير بل إن الأمور تزداد سوءًا.

أزمة التعليم في مصر لا تتفاقم بسبب ما يفرزه من فئات غير مؤهلة لسوق العمل فحسب، ولكن بسبب تأثيره غير الخفي على شخصية الطالب المصري وعقليته، حيث بات يعاني من تدهور المناهج وتخلفها عن العصر الذي نعيش فيه، ناهيك عن كتفيه اللتين تئنان تحت وطأة أثقال الكتب التي تضمها حقيبته المدرسة، خاصة طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية. ويزداد الأمر سوءًا، في المرحلة الثانوية التي باتت كحلبة سباق لا يكفي فيها الحصول على مجموع كلي للدرجات

(١) المرجع السابق.

يحاوز ٩٥٪ لدخول ما اصطلح المصريون على تسميته بكليات القمة، والتي تنحصر في دراسة الطب والهندسة والصيدلة والإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية، وما عدا ذلك فهي كليات تنتمي إلى القاع.

تغيير وتطوير مناهج التعليم قضية ملحة وضرورية، فالتطوير لا بد أن يكون شاملاً ومتكاملاً، فيشمل المعلم والمتعلم والمناهج وطرق التدريس، لأن عدم الترابط بينها، كما هو حادث الآن، حيث يتعلم الطالب وفق نظرية الحفظ والتلقين بينما تأتي الامتحانات وفق نظرية إعمال العقل والتفكير التي لم يدرسها، يؤدي إلى المزيد من الفشل وبالتالي تعقيد الأزمة.

لقد كشف تقرير البنك الدولي، الصادر في عام ٢٠٠٧م، لتقييم نظم التعليم في حوالي ١٨٠ دولة، أن كل الدول العربية، باستثناء دول الخليج، تقع في نقطة متوسطة، أو أدنى من المتوسطة، ومعنى هذا أنها لم تستكمل إلزامية التعليم الأساسي.

وهكذا، فإن لدينا قصورًا وخللاً واضحًا، فيما يُسمى بإتاحة التعليم للجميع، واستيعاب جميع الأطفال والشباب في مؤسسات التعليم، وهذا القصور الكمي إذا أضفت إليه القصور الكيفي، في نوع التعليم وجودته، في التنمية المتكاملة لشخصية المتعلم، فكرًا وقيمًا وسلوكًا ومهارات، إذا أضفت هذا فإنك ستفهم سبب هذا التقدير المتدني؛ الذي وضعه البنك الدولي للتعليم العربي.

إن الإصلاح يبدأ بالقضاء على الكثافة المرتفعة وغير المعقولة داخل فصول الدراسة، أضف إلى ذلك ضرورة التجديد والتطوير والتحديث المستمر للمعلومات، ففي زخم الثورة المعرفية والتكنولوجيا يُقال: إن كل معرفة تمر عليها ٣ سنوات تصبح متقادمة، أما في العالم العربي؛ فالكتاب يظل كما هو من أيام سيدنا نوح، وإذا أرادوا أن يطوروه يغيرون جلدته وشكله، لدرجة أن بعض البلاد العربية

ما زالت تدرس نظريات عفا عليها الزمن، بل وكشف العلم الحديث عدم صدقها.

الأزمة هي أزمة مناهج، وأزمة طرق تدريس وأزمة إدارة تعليمية تراكم فشلها عبر عشرات السنين، وأغلب المدرسين ليسوا من خريجي كليات التربية، فطبقًا لإحدى الدراسات الحديثة فإن عدد المدرسين المؤهلين تربويًّا في مصر لا يتجاوز ٣٠٪ فقط، وهو ما يعني أن هناك ٧٠٪ غير مؤهلين؟، وهؤلاء هم السبب في إهدار الثروة التعليمية، لأنهم يعتبرون العملية التعليمية «شطارة وفهلوة».

المشكلة تتلخص في أننا نعالج النتائج ونترك الأسباب، والمحصلة في النهاية أجيال متعاقبة من أنصاف المتعلمين، وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة فشل عدد كبير من متفوقي الثانوية العامة في حياتهم العلمية في كليات القمة مثل الطب والهندسة والصيدلة، لأنها تعتمد على طريقة التفكير وليس الحفظ والتلقين الذي نجحوا به، ففاقد الشيء لا يعطيه.

نكستنا التعليمية أمر سيئ، لكن الأسوأ منه أن نهون من شأنها، ذلك أن تلك النكسة تبدو من بعض الزوايا أخطر من هزيمتنا العسكرية عام ١٩٦٧م، فإذا دققنا في نكستنا التعليمية فسنجد أنها هزيمة للحاضر والمستقبل، من شأنها أن تحدث انكسارًا في مسيرة الوطن يتعذر التعافي منه في الأجل المنظور. النكسة العسكرية تدمر الجيش، أما النكسة التعليمية فتدمر المجتمع، في الأولى يقتلنا العدو، وفي الثانية نقدم بأنفسنا على الانتحار[1].

إننا حينما أردنا أن نطور مناهجنا التعليمية أنشأنا مركزًا لتطوير المناهج وسلمنا زمام قيادته لـ«أصدقائنا» الأمريكيين، يقررون ما يريدون ويحذفون ما يريدون، ويتلاعبون في المناهج التي ستشكل عقول وهوية أبنائنا، فكانت النتيجة هي مسخ مناهج التاريخ وتوجيهها للتطبيع الثقافي مع اليهود، ثم تثبيت خريطة إسرائيل ومحو

(١) د. صابر أحمد عبد الباقي، أزمة التعليم في مصر، موقع كنانة أون لاين، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨م.

ذكر فلسطين، ثم العبث بالتربية الدينية ليحل محلها التربية الأخلاقية، وكذلك حذف ما لا يعجب القوم من آيات القرآن والأحاديث النبوية.

وما قلناه عن التعليم ينسحب على البحث العلمي، حيث أصبح بلا ميزانية ويحكمه النظام الإداري البيروقراطي، في ظل نظام لا يعرف معنى العلم والبحث العلمي، حتى أصبحت مصر بلدًا طاردًا لصفوة عقوله، حيث تستقطبهم جامعات العالم لينبغوا ويتفوقوا بعد أن يتحرروا من قيود عجز نظام متخلف على كسرها.

سابعًا: نظام صحي متهالك:

أما ما حدث ويحدث في قطاع الصحة فهو كارثة محققة بل جريمة ارتكبها نظام مبارك الساقط في حق هذا الشعب، فبعد أن بنت الدولة على مدار تاريخها المستشفيات والوحدات والمراكز الصحية، وبعد أن كانت الخدمات الصحية جيدة في الخمسينيات والستينيات، تردت الأوضاع في هذا المجال بشكل لم يسبق له مثيل، وتراجع أداء الدولة وتخلت عن مسئولياتها تجاه حق المواطن في الرعاية الصحية إلى الحد الذي تكاد أن تصبح فيه المسئولة عن انتهاك حقه ليس فقط في الصحة ولكن في الحياة أيضًا.

فعلى صعيد معدلات التلوث البيئي، فإن الأمراض الناتجة عن التلوث البيئي مثل الفشل الكلوي وفيروس سي والفشل التنفسي وغيرها، بلغت نسبًا مفزعة، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار الأمية وتردي الأحوال المعيشية عامة، وفي ظل تجاهل ولامبالاة النظام.

وقد كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن أن نحو ٤٨٪ من المصريين محرومون من خدمات الصرف الصحي، أكثرهم في محافظتي أسيوط وقنا وتصل نسبتهم إلى ٨٩٪ من أبناء المحافظتين، أما العاصمة القاهرة فوصلت نسبة الحرمان نحو ٣٠٪.

وإذا كان الأمر كذلك فليست صحة المصري وحدها المعرضة لكارثية الأمراض المستحدثة ولكن أيضًا البيئة المصرية، والملفت لأي زائر لمصر أن القنوات المائية «الترع» سواء الممتدة شمالاً أو جنوبًا لا تجري فيها مياها ولكن «مخلفات وقاذورات وما شابه»[1].

التقرير أشار إلى ٢٠ بؤرة تلوث خطيرة في محافظات مصر بسبب القصور في معالجة العديد من محطات الصرف الصحي، مما يترتب على أن هذه المحطات تصرف تلوثها في مجار مائية وتحولها إلى مناطق تلوث بيئي، وعدد من محطات الصرف المنهارة.

إن مياه الصرف من أهم مصادر تلوث المجاري المائية لما تحتويه من ملوثات بيولوجية وكيميائية مجمعة من ٥ آلاف حوض بالقرى النائية تصب مباشرة دون معالجة في شبكة المصارف الزراعية، بالإضافة إلى وجود فجوة في تغطية شبكات الصرف الصحي بين المدن والقرى.

هذا العرض يعطي مؤشرًا على حجم الدمار الذي لحق ويلحق بصحة وبيئة المصريين، ويفسر هذا الارتفاع الجنوني في نسبة المرضى بأمراض أكثرها لم يعرفها المصريون من قبل مثل الفشل الكلوي وفيروس سي والتيفود والالتهاب الكبدي وأمراض السرطان وغيرها.

يؤكد ذلك دراسة أعدها د. جاد المولى عبد العزيز (أستاذ الفسيولوجي بجامعة المنصورة) جاء فيها أن مياه الشرب الملوثة تتسبب في وفاة ٩٠ ألف مصري سنويًّا بينهم ١٧ ألف طفل، ظهور ١٠٠ ألف حالة سرطان بواقع ٢٧٣ حالة يوميًّا، إضافة إلى ٣٥ ألف حالة فشل كلوي، تُكلف الدولة ما يقرب من نصف مليار إلى مليار جنيه سنويًّا، ٨ ملايين مصري يفترسهم التهاب الكبد الوبائي.

(١) محمد الحمامصي، التلوث يلتهم صحة المصريين، ميدل إيست أون لاين، ٢٩-٣-٢٠١٠م

ولكن ما أكثر التقارير والدراسات الرسمية وغير الرسمية التي تفضح ما يجري في حق المصريين، وتتجاهلها الحكومات المصرية حكومة تلو الأخرى ووزير تلو الآخر، لتتراكم الأوبئة وتتفشى الأمراض[1].

رغم تحذير أساتذة علاج الأورام من الانفجار في معدلات الإصابة بالأورام في مصر وتزايد الإصابة بأورام بعينها كانت تمثل حالات نادرة في الماضي، إلا أن ما حذروا منه قد وقع فعلاً، وتزايدت الأورام بصورة كبيرة بين المصريين، ومن أبرزها سرطان الكبد الذي انتقل من المرتبة الثانية عشرة بين الأورام التي تصيب المصريين إلى صدر قائمة السرطانات بين الرجال بسبب فيروسات الكبد والمبيدات المسرطنة، حتى إننا أصبحنا قريبين من أن نواجه ٤٠٠ ألف حالة إصابة سنويًّا، بعدما كان الكشف عن حالة واحدة منها في مستشفياتنا قبل ٢٥ عاما أمرًا نادرًا يجتمع حوله كل الفريق الطبي بقصر العيني وغيره من المستشفيات الجامعية في مصر، كما تزايدت معدلات الإصابة بأورام الشرج والقولون بصورة لا يمكن إنكار مسئولية تلوث نهر النيل عنها، بمخلفات المصانع ومياه الصرف الصحي، ففي حين تبلغ نسبة الإصابة في أسوان ٦٪ للمرضي أقل من ٤٥ عامًا، ترتفع إلى ٤٠٪ في دمياط.

فالعلاقة بين التلوث وتزايد معدلات الإصابة بالأورام السرطانية في مصر علاقة مؤكدة بالأرقام، بسبب تلوث مياه الشرب واختلاطها بمياه الصرف الصحي وما ينجم عنها من مشكلات صحية حقيقية لا يمكن تجاهلها، ومخلفات مصانع لسيراميك والأسمنت المنتشرة في المعصرة وحلوان، تعد سببًا رئيسيًّا للإصابة بسرطان الغشاء البلوري[2].

وفي الوقت الذي أوقف فيه العالم كله صناعة الإسبستوس، إلا أنها ما زالت

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

موجودة في مصر، إذ يؤكد الخبراء أن ملوثات المياه والقمامة تعد سببًا في انتشار الفيروسات وتؤدي في النهاية لأورام الكبد، التي تتزايد حاليًا بدرجة واضحة، ويرتبط ذلك بشدة ببدء استخدام الأسمدة المسرطنة في مصر خلال العقود الأخيرة. وسنظل نعاني من تزايد هذه الأورام لعقود طويلة قادمة لأن هذه المبيدات تظل لسنوات طويلة جدًّا في التربة، وعلى سبيل المثال فإن حالات سرطان المستقيم كانت تحتاج إلى ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ عامًا لحدوث هذا النوع من الأورام، لكنها اليوم تحدث بين الشباب في سن مبكرة، وهنا يكون التلوث في الماء والغذاء هو السبب الأول وراء ذلك.

مسئولية أطنان الملوثات من مخلفات المصانع ومياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي التي تلقى في مياه النيل، والتي تنحصر تحديدًا في ٣٦٧ مصدرًا، مسئولية واضحة وثابتة ومؤكدة في تزايد معدلات الإصابة بأورام الشرج والقولون، ففي حين تبلغ النسبة في أسوان ٦٪ للمرضى أقل من ٤٥ عامًا، ترتفع إلى ٤٠٪ في دمياط، وتشكل نسبتها إجمالاً ٣٠٪ من معدلات الأورام بين المصريين.

أما علاقة سرطان الرئة بعادم السيارات فهي ثابتة ومؤكدة أيضًا ولكننا لا يوجد لدينا كود لكمية العادم ونوعيته في السيارات التي تدخل مصر، وتم إغراق شوارعنا بالسيارات الصينية، في الوقت الذي يتم منعها من دخول أسواق أوروبا وأمريكا لأن محركاتها لا تلتزم بالمواصفات القياسية للعادم في هذه البلدان، كما لا توجد لدينا معايير لعادم السيارات قبل إعادة الترخيص، ونعاني من زيادة نسبة الرصاص في البنزين.

يؤكد الخبراء أننا سيكون لدينا بعد ١٠ سنوات ٤٠٠ ألف حالة سرطان كبد سنويًّا، حيث تشير الإحصاءات إلى إصابة ٣ ـ ٥٪ كل سنة بسرطان الكبد من المرضي المصابين بالفيروس سي، وهي كارثة ستكلف مصر المليارات، ما لم يتم التحرك من الآن، على الأقل للوقاية من تزايد الإصابات بفيروسات الكبد.

ويسوق الأطباء دليلاً على تزايد معدل سرطان الكبد في مصر حاليًّا، بأنهم كأطباء قبل ٢٥ عامًا، كانوا يشاهدون حالة كل عدة أشهر، أما اليوم فإنه يمكن بسهولة حصر ١٠٠ حالة جديدة كل شهر في العيادات الخارجية لمعهد الأورام فقط، وهو في سبيله لتجاوز سرطان الرئة، ومن كل ١٠٠ حالة سرطان كبد جديدة في معهد الأورام يتم استبعاد فرص العلاج نهائيًّا لنحو ٣٠٪، و٥٪ فقط من هذا العدد يتم الاستئصال الجراحي لهم بهدف الشفاء، لكن لا يشفي منهم أكثر من ١ ـ ٢٪ فقط، مما يعني أن الحالات غالبًا تأتي في مرحلة متأخرة من المرض[١].

أما مرض الفشل الكلوي فأصبح يشكل ظاهرة مقلقة في مصر منذ بداية الثمانينيات واستمر تزايد أعداد المرضى عامًا بعد عام حتى وصل عددهم إلى ١٥ ألف مريض في العام، وهو ما يعني أن لدينا أكثر من ٢٠٠ مريض لكل مليون نسمة، وهى نسبة تبلغ ضعف المعدل العالمي والتي تقدر بـ١٠٠ مريض لكل مليون نسمة فقط.

وتقول بيانات الجمعية العامة لمكافحة الفشل الكلوي : إن نسبة الإصابة بالفشل الكلوي ترتفع بشكل كبير في بعض المحافظات مثل الدقهلية وأسوان وأسيوط وبني سويف التي تصل النسبة فيها إلى ٥٠٠ مريض لكل مليون نسمة.

وتؤكد بيانات الجمعية أيضًا أن الإصابة بالفشل الكلوي تتزايد بنسبة ٤٠ ٪ سنويًّا.

ولوحظ أن الأطفال يمثلون ١٠ ٪ من مرضى الفشل الكلوي، وإصابة طفل بالفشل الكلوي تعني مشكلة لعائلة بأكملها ولكون هذا المرض غير قابل للشفاء[٢].

---

١) المرجع السابق.

٢) حسن فتحي، ٤٠٠ ألف حالة سرطان كبد سنويًّا في مصر، صحيفة الأهرام، ٩ أبريل ٢٠١٠.

الخبراء يؤكدون مسئولية المياه عن الإصابة بنسبة كبيرة بالفشل الكلوي في مصر، وتذكر الدراسات الطبية أن حوالي ٣٠٪ من حالات الإصابة بالفشل الكلوي في مصر ترجع لأسباب مجهولة ويرجع كثير من العلماء أن الأسباب المجهولة تلك ما هي إلا تلوث المياه بالمعادن الثقيلة وتلوث البيئة بالغازات وأبخرة المعادن.

فمن المعروف علميًّا أن المياه الجوفية بها نسبة أملاح عالية جدًّا ومن ثم فإن استخدامها للشرب يؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي، وانطلاقًا من هذا يمكن القول : إن جميع المناطق التي تشرب من المياه الجوفية سواء كانت عن طريق الآبار أو الطلمبات ستنتشر بينها الإصابة بهذا المرض، وهذا يفسر انتشار الفشل الكلوي في مناطق مثل المرج بالوجه البحري والأقصر بالوجه القبلي: فضلاً عن الوادي الجديد وغيره من المناطق التي تعتمد على مياه الآبار.

وأي تلوث في مياه الشرب يصيب أنسجة الكلى بالالتهاب وهو ما يؤدي في النهاية إلى الفشل الكلوي.

الفشل الكلوي أدى إلى ظهور الاتجار بالكلى، حتى إننا نجد إعلانات بالصحف تطلب متبرعين بالكلى، مقابل مبلغ مادي كبير، وقد أدى وجود ٤٠٪ من المصريين تحت خط الفقر إلى رواج هذه التجارة وتوافر أعداد كبيرة من عارضي الكلى للبيع.

ويقول الأطباء : إن استئصال كلية من شخص سليم وزرعها لشخص مريض ليس حلاً للقضاء على المرض، بل لا يعدو أكثر من تبادل لأدوار المرض بينهما، إذ أن المريض قد يشفى بعد زرع الكلية له بينما المتبرع أو البائع لكليته فسيهاجمه المرض بعد بضع سنوات.

وهذا ما تؤكده دراسة الدكتوراه للباحث الطبيب مدحت شلبي والتي تقول : إن استئصال كلية من شخص سليم تؤدي إلى تضخم الكلية الأخرى لتعويض الكلية المستأصلة، ومع مرور الوقت وبعد بضع سنوات تبدأ «قبيبات» الكلى في

إقراز زلال، وتدريجيًّا يصاب الشخص بالفشل الكلوي[1].

ومن جانب آخر، فإننا إذا قارنا الإنفاق الصحي على مستوي الدول العربية سنجد أن الإنفاق على الصحة يمثل ٩ , ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بينما يبلغ ٢ , ١٢٪ في لبنان، ٥ , ٩٪ في الأردن ، ٧٪ في جيبوتي ٤ , ٥٪ في تونس وفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٥م. فالوضع في جيبوتي أفضل من مصر.

- يوجد في مصر ٢٧٤ طبيب لكل ١٠٠ ألف نسمة بينما تصل النسبة إلى ٤٩٣ طبيب في قطر، ٣٦٠ طبيب في ليبيا ، ٢٩٢ طبيب في تونس ، ٣٠٧ طبيب في العراق.

- يوجد في مصر سرير لكل ٤٦٥ نسمة من السكان بينما تصل النسبة إلى ٢٣٣ في ليبيا و ٣٧٠ في لبنان و٣٥٦ في تونس و ٣٧٨ في جيبوتي.

هذا في المقارنة بين الصحة في مصر والدول العربية، ولكن لو اتجهنا إلى إحصاءات منظمة الصحة العالمية في تقريرها السنوي لمنطقة الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٥ سنجد التالي:

- يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة ٥٥ دولار في مصر بينما يبلغ ٨٠ دولار في الأردن و٦٢ دولار في إيران و١٦٨ دولار في لبنان و٤٩٣ دولار في الإمارات.

- ميزانية وزارة الصحة تمثل ٤ , ٣٪ من الميزانية الحكومية في مصر بينما تبلغ ٧ , ٥٪ في الأردن ، ٦ , ٧٪ في تونس ، ٢ , ٧٪ في جيبوتي.

- تبلغ نسبة الولادات التي يحضرها عاملون صحيون متمرسون ٧٣٪ من الولادات في مصر بينما تصل النسبة إلى ١٠٠٪ في الأردن ، ٩٨٪ في لبنان ، ٩٠٪ في تونس وسوريا وإيران.

(١) محمد الشرقاوي، الفشل الكلوي غول يفترس المصريين، رابطة العالم الإسلامي، بدون تاريخ.

- تم الإبلاغ عن ٨,٥ ألف حالة إصابة بالسل الرئوي في مصر عام ٢٠٠٥م بينما بلغ العدد ١٦٢ حالة في الأردن، ٨٧ حالة في باكستان و١٣١ حالة في لبنان، ٤١ حالة في فلسطين[١].

- تضع منظمة الصحة العالمية نظم الرعاية الصحية في مصر في المرتبة ٦٣ من بين ١٩٠ دولة، بينما تأتى إسرائيل في المرتبة ٢٨ وسلطنة عمان في المرتبة ٨ والسعودية في المرتبة ٢٦ والإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٢٧ والمغرب في المرتبة ٢٩ والبحرين في المرتبة ٤٢ وقطر في المرتبة ٤٤ والكويت في المرتبة ٤٥ وتونس في المرتبة ٥٢.

وتأتى دول مثل قبرص ومالطا وشيلي وكوستاريكا وكوبا وتايلاند وماليزيا وألبانيا وكوريا الجنوبية والسنغال في ترتيب متقدم على مصر[٢].

وبرغم الضرائب الكثيرة التي يتحملها المواطن المصري، وبرغم دخول رجال الأعمال لقطاع الرعاية الصحية منذ سنوات، وبرغم الدعاية البراقة للمستشفيات والمراكز الصحية المستحدثة في مصر، فلا يوجد أي مستشفى مصري ضمن قائمة أفضل ١٠٠٠ مستشفى على المستوى العالمي، بينما تشمل القائمة ١٨ مستشفى إسرائيليًّا، منها ٦ مستشفيات ضمن أفضل ٢٠٠ مستشفى في العالم، وبعض المستشفيات العربية (٣ في السعودية وواحدة في كل من لبنان والإمارات وقطر). ولا تخلو القائمة من دول مثل فيتنام (٣ مستشفيات) وماليزيا (مستشفيان) بينما يوجد مستشفى واحد في دول مثل سوازيلاند ولاتفيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وكولومبيا وليتوانيا، ولكنها تخلو من اسم مصر[٣].

أما تأثير الخصخصة على التأمين الصحي، الذي يعتمد عليه قطاع كبير من

(١) إلهامي الميرغني، صحة المصريين للبيع، موقع الحوار المتمدن، العدد: ١٧٢٨ - ٨-١١-٢٠٠٦م.

(٢) إلهامى الميرغنى، الوضع الصحي في مصر على ضوء نتائج تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك، موقع الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٤٣ - ١٣-٣-٢٠١٠م.

(٣) المرجع السابق.

المصريين في توفير الخدمات العلاجية، فقد كان كارثيًّا، ودأب النظام على ترويج معلومات مغلوطة ومجتزأة عن الأوضاع المالية لهيئة التأمين الصحي، لتبرير الجريمة التي تدبر في حق صحة المصريين، وليوهموا الرأي العام بأن ميزانية الهيئة تعانى عجزًا ماليًّا، وذلك على عكس الحقيقة المؤكدة وهى أن هيئة التأمين الصحي قد حققت أرباحًا تفوق ٩٠٠ مليون جنيه خلال الأعوام الخمسة الماضية (منذ عام ٢٠٠٥م)، ذهبت جميعها لتمويل ميزانية الدولة.

وكان من الأجدى للنظام، الحد من العجز الذي قارب ١٥٠٠ مليون جنيه في اتحاد الإذاعة والتلفزيون قبل اللجوء لزيادة الحصيلة من صحة أبناء مصر.

إن النظام الساقط ارتكب جريمة في حق المصريين بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المشبوهة على القطاع الصحي، وبإطلاق يد القطاع الخاص في القطاع الصحي لتتحول صحة المصريين إلى سلعة يتم الاتجار بها، ولم تكتف الدولة بذلك بل تعد العدة للإجهاز الكامل على صحة المصريين من خلال خطة للخصخصة الشاملة للقطاع الصحي لتتم إبادة جماعية للمصريين الذين سيعجزون عن تدبير تكاليف العلاج الاستشاري.

ثامنًا: جريمة بيع أرض مصر:

الدولة هي السبب في ارتكاب جريمة سرقة أراضي مصر، عندما توسعت في عمليات البيع والتنازل والمجاملات، لرجال أعمال، وشخصيات متنوعة المناصب و لنفوذ، استولت على مساحات لا حصر لها من الأراضي أملاك الدولة، استغلوها أسوأ استغلال، بتغيير النشاط الذي خصصت على أساسه الأرض، أو بالبيع العلني، حتى تربحوا، وامتلأت كروشهم بمليارات الجنيهات، على حساب المواطن البسيط، الذي هو صاحب هذه الأراضي في الأصل.

وهكذا اشترى الكثير من الأقارب والمحاسيب والفاسدين واللصوص

مساحات كبيرة متميزة من الأرض بقروش أو جنيهات بسيطة، ليبيعونها بعد سنوات بمئات الآلاف بل والملايين، متميزين عن غيرهم من المصريين الذين لم يحصلوا على مثل ما حصلوا عليه، والسبب هو غفلة النظام وفساد رموزه واشتراكهم في هذه الجرائم، أو تقصيره في مواجهتها.

وقد أعدت صحيفة الوفد تقريرًا خطيرًا عن أراضي الدولة المسروقة، نقتطف منه الأجزاء والوقائع الآتية:

١- نجل عضو بمجلس الشعب وضع يده على ٤ آلاف فدان من الأرض الواقعة علي جانبي طريق الإسكندرية الصحراوي، التي تعتبر منطقة الصراع بين الكبار، وتحديدًا من الكيلو ٢٩ حتى الكيلو ٦٣، حيث ابتلع حيتان الأراضي وكبار رجال الدولة مساحة ٧٢ ألف فدان، قيمتها ٥٤ مليار جنيه، كان من المفترض أن تدخل هذه المليارات إلى خزينة الدولة، لتخفف عن غالبية المواطنين الأعباء الضريبية وأموال الجباية التي سرعان ما يقرها مجلس الشعب ويكتوي الشعب بنيرانها.

وهناك أحد رجال الأعمال استولى وحده على مساحات من الأرض تبلغ ١٥ ألف فدان، وطبعًا بتراب الفلوس، وثمنها الحقيقي ١٥ مليار جنيه، وهناك أيضًا من حصل على ٩ آلاف فدان، ومن استولى علي ٤ آلاف فدان، وأقلهم من استولى على ٦٠ فدانًا.. إنهم ١٠ من رجال الأعمال الحبايب والقرايب.

لم يقتصر الأمر على رجال الأعمال الكبار، وإنما دخل بعض المسئولين التنفيذيين اللعبة واستولوا على مساحات كبيرة، وإن كانت لا تقارن بما حصل عليه المحظوظون في هذا البلد.. لكن ما أخذه هؤلاء المسئولون، عبارة عن مساحات لبناء فيلا أو قصر، وربما اثنين أو ثلاثة ليستجموا فيها، وطبعًا معهم أبناؤهم وأحفادهم، وربما أزواج بناتهم. والسؤال الذي يفرض نفسه: هل يمكن أن تطبق

على هؤلاء قرارات الإزالة.. وهل يمكن أن يطبق عليهم القانون، أم أنهم فوق القانون، وفوق كل شيء؟

لم يقتصر النهب على هؤلاء.. بل أن البقية الباقية من الأراضي على نفس الطريق، استولى عليها بعض الأفراد والشركات والجمعيات، ليصبح طريق الإسكندرية الصحراوي، حتى طريق مارينا السياحي، والبالغ مساحة الأراضي على طوله حوالي ١٤٠ ألف فدان محجوزة مقدمًا وربما مباعة.. وعلى الأجيال القادمة أن تبحث لها عن مكان آخر يمكنها العيش فيه.

٢- على جانبي طريق الإسماعيلية الصحراوي، تتم التعديات في وضح النهار، والجمعيات هناك ما أكثرها، إحدى الجمعيات وضعت يدها على آلاف الأفدنة لزراعتها مقابل مبالغ زهيدة، لكنها قامت بتقسيمها إلى مساحات وقطع بناء يبلغ سعر القطعة ٥ أفدنة بـ ٨ ملايين جنيه، وهناك أقام علية القوم وكبار رجال الدولة بعضًا من الفيلات والقصور الفاخرة.

٣- كما تم الاستيلاء على مساحة ٢٢ ألف فدان من أراضي الدولة بشرق قناة السويس منها ١٠ آلاف فدان والتي تم تخصيصها عام ١٩٩٩م من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق لإقامة مدينة الإسماعيلية الجديدة، ورغم صدور قرار إزالة رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٩٩م بإزالة تلك التعديات على المساحة السابقة، إلا إن لصوص الأراضي مازالوا يضعون أيديهم على الأرض.

٤- تم الاستيلاء علي مساحة ١٥٠٠ فدان من أملاك الدولة من أرض المشروع القومي لوادي التكنولوجيا من قبل شركة النخيل الأخضر، وقامت الشركة ببيعها للغير.

٥- كما تم الاستيلاء على مساحة ٤ آلاف فدان تقع بين قريتي التقدم والأمل لشباب الخريجين، وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم ٣٩٣ لعام ٢٠٠٧م، بإزالة

التعديات ولم ينفذ. والاستيلاء على مساحة ٤ آلاف فدان، والتي تقع بين جمعيتي أبطال سيناء وجمعية سيناء الزراعية بزمام قرية الأبطال بشرق قناة السويس، تحت اسم شركة الوادي الأخضر، كما قامت الشركة ببيعها للغير، ويستمر نشاط مافيا الأراضي في نهب ثروات البلد، وقاموا بالاستيلاء على مساحة ١٦٦٥ فدانًا بجوار أرض مشروع النظم الزراعية.

٦- وهناك اعتداءات على مساحة ألف فدان بقرية الأماني لشباب الخريجين بالقنطرة غرب بالزراعات الأولي والخامسة والثامنة والتاسعة بالرغم من صدور قرار وزاري رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بالإزالة ولم ينفذ.

٧- كما قام أحد أعضاء مجلس الشعب بوضع يده على مساحة ٤٥٠٠ فدان بشرق القناة، وقام نائب آخر بلجنة الزراعة والري بسحب أراضي ١٢٠ شابًا من الخريجين، ووضع يده على مساحة ٦٠٠ فدان.

٨- إجمالي التعديات على الأرض الصحراوية بمحافظة الإسماعيلية بلغت ٩ آلاف فدان بلا أي عقود، بينما تبلغ مساحة الأراضي الصحراوية بالمحافظة نحو ٧٠ ألف فدان، منها ٢٠ ألف فدان، ضمن مشروع شرق السويس، كما أن هناك ٣٠ ألف فدان تقع بمنطقة شرق البحيرات، و٢٠ ألف فدان تتبع تعمير الصحاري.

٩- وعلى طريق غرب قناة السويس المؤدي لنفق الشهيد أحمد حمدي صدرت قرارات إزالة لكافة التعديات الموجودة بالمنطقة بعد الاستيلاء على مساحة ١٥ ألف فدان لم ينفذ منها شيء، بعد حصول المتعدين علي أحكام قضائية بأحقيتهم في الأرض، بعد أن وضعوا أيديهم عليها وقاموا بزراعتها. ونظرًا لتأخر تنفيذ قرارات الإزالة ٨ أشهر كاملة، بعد مكاتبات وخطابات بين هيئة التعمير ومديرية أمن السويس، انتهى الأمر إلى استحالة تنفيذ ما صدر من قرارات إزالة وضاعت مساحة ١٥ ألف فدان على الدولة.

١٠- وفي منطقة جنوب سهل الحسينية، وسهل جنوب بورسعيد، ضاعت ١٣٣ ألف فدان استولى عليهم أصحاب النفوذ وعضو بمجلس الشعب وضعوا أيديهم على الأرض، ضاربين بالقوانين عرض الحائط، لأنهم فعلاً هكذا، أعلى من أي قانون، طالما لم تسترد منهم الأرض حتى الآن.

١١- وفي محافظة البحيرة، تم الاستيلاء علي مساحة ١١ ألف فدان، من بحيرة إدكو ولم يتبق من البحيرة إلا ٤ آلاف فدان فقط، في طريقها للاستيلاء عليها من حيتان الأراضي لضعف الرقابة ومساندة هؤلاء بالتواطؤ والمحسوبية.

١٢- كما تم الاستيلاء على مساحة ٥٠٠ فدان من أراضي رشيد، ولم تنفذ قرارات الإزالة ضد المعتدين الذين جرفوا الأرض وسقعوها، ثم باعوها بالمليارات من الجنيهات.

١٣- وفي الإسكندرية تم تبوير ٣ آلاف فدان بمنطقة مصطفى كامل والقريبة من الحيز العمراني بعد تجزئتها وبيعها بواسطة حيتان أراضي الدولة، ويباع الفدان الواحد بـ ٦ ملايين جنيه، ويذكر أن أراضي هيئة الأوقاف في الإسكندرية وحدها تقدر بـ ١٨٠ مليار جنيه لم تجد من يحميها، أو لديه القدرة على استردادها من أيدي المغتصبين، الذين لا يضعون القانون في اعتبارهم، ولن تجدي معهم قرارات الإزالة، ولا شك أن هناك حوالي ٧٠ ألف فدان تضيع من أراضي الدولة شهريًّا، يهديها ضعاف النفوس إلى محترفي الاستيلاء والتلاعب بأراضي المصريين[١].

تاسعًا: حرب مستمرة على القضاء:

أكمل القضاء المصري استقلاله وسيادته وشموله في الأربعينيات من القرن العشرين، بجهود قضاة كبار شرفاء، منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما تأسست «المحاكم الأهلية»، ثم بجهود الأجيال المؤسِّسة والمطوّرة للقضاء المصري

(١) أراضي الدولة... هل تستمر معركة الحكومة والكبار؟ صحيفة الوفد، ٣/ ١١/ ٢٠٠٨.

منذ نشأت المحاكم الأهلية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، التي قامت بدورها هذا حتى اكتمل القضاء على أيديهم في أربعينيات القرن العشرين، استقلالاً وسيادة وشمولاً، من حيث الإكمال المؤسسي التنظيمي، ومن حيث الإتمام الوجداني الإنساني.

ففي سنة ١٩٤٣م، صدر قانون استقلال القضاء، وكان استقلال القضاء قبل ذلك متحققًا، ولكنه في تحققه كان يستند إلى الأعراف وضغوط الرأي العام دون أن يكون أحكامًا مقننة، كما أنه كان يستند أيضًا إلى مجموعة من الأحكام وردت في دستور ١٩٢٣م، من المادة ١٢٤ إلى المادة ١٢٧.

وفي ١٩٤٩م انتهت المحاكم المختلطة، وهي المحاكم التي نشأت بموجب ما كان مقررًا من امتيازات للأجانب في مصر، والتي نظمت في القرن التاسع عشر بموجب اتفاقية عقدت مع الدول الأوروبية والغربية صاحبة الامتيازات، وأنشئت في ١٨٧٥م، وكانت تتشكل من قضاة أجانب وتطبق قوانين خاصة بها وتنظر في الدعاوى التي يكون أحد رعايا تلك الدول الأجنبية طرفًا فيها. وقد كانت تمثل انتهاكًا واضحًا لسيادة الدولة المصرية، من حيث سيادة قوانين هذه الدولة على كل المقيمين بها، ومن حيث سيادة قضاء هذه الدولة على كل المقيمين بإقليمها. وقد كانت ألغيت الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقية دولية أبرمت مع الحكومة المصرية في مدينة «منترو» بسويسرا في سنة ١٩٣٧م، ونص فيها على أن تلغى المحاكم المختلطة بعد اثنتي عشرة سنة في ١٩٤٩م، وهذا ما حدث فعلاً، واسترد بذلك القضاء المصري سيادته القضائية على كل من يقيم بأرض مصر منذ هذا التاريخ.

وفي الأربعينيات أيضًا، أنشئ مجلس الدولة في ١٩٤٦م، وبدأ نشاطه من السنة القضائية ١٩٤٦/ ١٩٤٧م، لم يكن النظام القانوني والقضائي بمصر يسمح للأفراد بأن يرفعوا الدعاوى على الحكومة في ممارستها لسلطتها العامة، وذلك حتى أنشئ

مجلس الدولة الذي أخضع نشاط الدولة لرقابة القضاء، وأخضع القرارات التي تصدر من سائر الوزارات والمصالح متعلقة بالمواطنين لرقابة محاكم مجلس الدولة التي تنظر في مدى مشروعية أي من هذه القرارات وسلامته القانونية وعدم انحراف السلطات في إصداره.

وبإنشاء مجلس الدولة انبسطت الحماية القضائية على كل أنشطة المجتمع وكل معاملاته وعلاقاته، وقد بنى مجلس الدولة من مادة القضاء المصري نفسها، برجاله وتقاليده وأعرافه وتكوينه الشخصي والوجداني[1].

وحينما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ألغت دستور ١٩٢٣م، وسلكت مع القضاء وأجهزته وسلطته، ما يمكن أن نسمّيه بأسلوب الإحاطة والاقتطاع دون أسلوب السيطرة المباشرة والإلحاق الصريح، فأبقت الثورة تقريبًا على ذات درجة الاستقلالية القانونية للقضاء والنظام القضائي فلم تنتقص من ذلك في التشريعات التي أصدرتها منظمة للقضاء. وأبقت الأحكام القانونية الخاصة بعدم قابلية القضاة للعزل وأن يكونوا هم من يديرون شؤون أنفسهم.

واستطاعت الثورة بسيطرتها على أجهزة التنفيذ والتشريع أن تصدر عددًا من التشريعات تقيّد به من مجال التقاضي، وقد منعت التقاضي في المجالات التي رأت فيها لنفسها صالحًا سياسيًّا.

فمنعت التقاضي مثلاً في شأن الطلبة حتى تتمكن من التعامل مع مظاهراتهم المضادّة لها بغير رقابة قضائية، كما منعت التقاضي في مسائل الجيش وغير ذلك من المجالات. وكانت سيطرتها على سلطة التشريع مما مكّنها من سهولة إصدار هذه القوانين.

(١) طارق البشري، القضاء المصري.. بين الاستقلال والاحتواء، مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، ٢٠٠٦.

وأنشأت الثورة محاكم خاصة لمحاكمة الخصوم السياسيين، سواء كانوا أحزابًا سابقة مثل قيادات الوفد السابقة والأحزاب الأخرى، أو جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بما سمّي في السنوات الأولى، محكمة الغدر، ثم محكمة الثورة، ثم محكمة الشعب. ثم صار ذلك عرفًا وديدنًا فيما تلا ذلك من سنوات، إذ تنشأ محكمة عسكرية لمحاكمة من ترى قيادة الدولة أنه خصيم أو مناوئ، أحزابًا وتنظيمات سرية أو أفرادًا عسكريين أو مدنيين.

وركّزت قيادة الدولة في هذا الشأن على النيابة العامة بحسبان أن لها وجه ارتباط واتصال بالسلطة التنفيذية وذات خبرة مهنية في التحقيقات، جنبًا إلى جنب مع الأجهزة العسكرية والأمنية التي ظهرت مشاركة للنيابة العامة في هذا الشأن.

جرت مواجهة حادة وعنيفة بين قيادة الثورة وبين مجلس الدولة في المدى الزماني بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥م، ودبرت مظاهرة اقتحمت مجلس الدولة ومكتب رئيس المجلس، وضرب السنهوري في مكتبه، ثم صدر قانون يمنعه من تولي الوظائف العامة بحسبانه كان وزيرًا حزبيًّا في الأربعينيات، ثم في ١٩٥٥م صدرت قوانين أعادت تشكيل مجلس الدولة وأسقطت حصانة أعضائه، وأخرجت نحو خمسة عشر عضوًا منه، وأعيد تنظيم المجلس على صورة تدعم السيطرة الفردية القانونية لرئيس المجلس الجديد الذي تولّى منصبه بالأقدمية المطلقة بعد إخراج السنهوري. وخلال الفترة التالية ظهر نوع من أنواع الاتصال والتداخل بين المجلس وبين أجهزة الإدارة في الوزارات والمصالح.

بقي الوضع على هذا التكوين حتى كانت هزيمة ١٩٦٧م، وبدا بعدها أن الدولة صارت أضعف سياسيًّا، فقد كسرت هزيمة ١٩٦٧م المشروع السياسي الذي كانت ثورة يوليو اعتمدته ومارست تنفيذه وبناءه، ورغم الاستجابة السريعة والجادة للنظام السياسي في إعادة بناء الجيش وتسليحه وتدريبه، إلا أن النظام السياسي وأبنيته بقيت قائمة على ذات الأسس التي بنيت عليها هياكله، وظهرت ملامح

لتشقق في علاقته بقوى الرأي العام، وملامح تفكّك في أبنيته السياسية، وحدثت اضرابات الطلبة في فبراير ١٩٦٨م بما لم يكن مثله مسبوقًا منذ ١٩٥٤م، واهتزت الشرعية السياسية للنظام.

وفي هذا الإطار، بدأت الوظيفة الكامنة للقضاء تحاول من خلال نشاطها القضائي اليومي في فضّ الخصومات بين الأفراد، بدأت توسع من ولايتها القضائية المنتقصة من خلال أحكام حاولت أن تناقش من بعيد مدى دستورية عدد من الإجراءات التي كانت أقرتها الثورة من النواحي السياسية والاجتماعية، وبدأت تمد نشاطها إلى خارج النطاق الذي كان مضروباً عليها من حيث منع التقاضي وإقرار النظم القضائية الخاصة.

ونمت فكرة القضاء الشعبي في السبعينيات في العهد التالي لنظام ٢٣ يوليو، ووجدت أخطر تطبيق لها في ١٩٧٧م عندما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية، وشكل المحكمة التي تنظر في قضايا الأحزاب من القضاة الخمسة للمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة ومعهم خمسة من الشخصيات العامة، كما ظهر ذلك أيضًا فيما سمّي «محكمة القيم»، وهما أخطر تطبيقين من تطبيقات هذه الفكرة، ظهرا في العهد التالي لثورة ٢٣ يوليو في النصف الثاني من السبعينيات، وبقيا إلى اليوم.

قامت المواجهة بين نظام الحكم وبين القضاء، فلم تعد الصيغة السابقة صالحة، وهي ترك القضاء على حاله مع الاقتطاع منه للمجال الذي يثير الاحتكاك، ولم يكن القضاء صالحًا ولا مهيأ لأن يقوم بدور تمليه عليه سياسة الحكم ولا كان بثوابته والغالب من أفراده مطواعًا فيما يتعلق بمبدأي الاستقلال والحياد اللذين تربوا عليهما.

وقام القضاة بحركة شهيرة في ناديهم نادي القضاة، إذ أصدروا بيانًا في ٢٨ مارس ١٩٦٨م ضمّنوه رفضهم للانضمام للاتحاد الاشتراكي ورفضهم لفكرة

القضاء الشعبي. وكانت انتخابات نادي القضاة التي أسفرت عن نجاح كبير لهذا الاتجاه وعن فشل من كانت الحكومة تراهم مؤيدين لسياستها. وهنا وقع ما سمّي بعد ذلك «مذبحة القضاء» في آخر أغسطس١٩٦٩م، إذ صدرت ثلاثة قوانين حلّت بموجبها الهيئات القضائية جميعها، المحاكم ومجلس الدولة، وأعادت تشكيلها بعد أن أسقطت نحو ٢٠٠ من أعضاء الهيئات القضائية، منهم رئيس محكمة النقض وبعض مستشاري محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة ومستشارون من محاكم الاستئناف وأعضاء من الدرجات الأدنى من جميع الهيئات القضائية.

ونقل بعض من أسقطت أسماؤهم إلى وزارات ومصالح أخرى، وترك البعض الآخر بغير عمل في أي جهة حكومية فاشتغل بالمحاماة. وأُنشئت المحكمة الدستورية باسم «المحكمة العليا» لمراقبة دستورية القوانين وإلغاء ما لا يتفق مع الدستور من أحكامها.

واستمر خنق السلطة القضائية والاعتداء عليها وتفريغها من مضمونها في عهد الجمهورية الثالثة (حكم الرئيس مبارك)، فقانون الطوارئ هو الحاكم، والغلبة للقوانين الاستثنائية، وصراخ القضاة وأنينهم يسمعه الجميع، وظل الحال على هذا التردي حتى كانت انتفاضة القضاة، تحت قيادة نادي القضاة، وخروجهم إلى الشارع عام ٢٠٠٥م، مطالبين بالحرية لأنفسهم وللمصريين جميعًا[1].

وللحقيقة فإن هذه المعركة خاضها قبل ذلك نظام الرئيس جمال عبد الناصر الذي انقضَّ على ما حققته الأجيال السابقة من القضاة الذين حققوا استقلالهم في الأربعينيات من القرن الماضي، لكن هذا الاستقلال تعرَّض لعمليات متكررة من النظام الناصري عام ١٩٥١م وعام ١٩٦٨م وعام ١٩٦٩م الذي سمي بعام مذبحة القضاة، وكان النظام الناصري يمارس ذلك بوضوح وعلانية، ولكن نظام السادات

(١) المرجع السابق.

كن يمارسه بطرق ناعمة وماكرة، مع خطورة تلك الطرق الناعمة على إنسانية ونفسية القاضي؛ لأن هذه السياسة كانت تقصد إفساد نفسية القاضي من الداخل.

معركة القضاء بين الاستقلال والاحتواء، كانت معركة مستمرة ومتواصلة لجمهوريات ثورة يوليو عام ١٩٥٢م الثلاث، وهناك قاعدة سياسية يمكننا من خلالها أن نحدِّد أبعاد هذه المعركة، وهي أن نظم الحكم عندما تكون قوية وتستند إلى مسوّغات شرعية سياسية وثقافية فإنها تحترم استقلال القضاء، والعكس صحيح، فعندما تفقِد النظم مشروعيتها تصطدم بالقضاء وتخاف منه لأنها تعلم ضعفَها.

ومعركة استقلال القضاء كشفت أزمة نظام مبارك الهرِم الخائف، فهذا النظام كان يكره تيار استقلال القضاء، لأنه كان يشعر أن استقلال القضاء ينتقص من سيادته؛ لأن معنى سيادة الاستقلال القضائي هو عدم وجود تزوير للانتخابات، ومواجهة سلق القوانين، وتغيير بنية الدولة المصرية، ولذلك فإن النظام خاض معركة شرسة من أجل أن يظلَّ القضاة والمنظومة القضائية بالكامل مرتبطة بالدولة وتحت تأثيرها وقريبة من عبثِها.

وإذا كان نظام مبارك قد تضايق بعضَ الشيء من الصعود المفاجئ لحركة «كفاية» وقيادتها للعديد من المظاهرات التي قادتها في الشارع المصري، فإن ضيقه الكامل جاء من «انتفاضة القضاة»، التي بلغت ذُروتها في العام ٢٠٠٦م عندما شهدت القاهرة مظاهرات واسعة دعمًا وتجاوبًا مع حركة نادي القضاة ومطالبهم بالإصلاح القضائي والسياسي[١].

لم يَمَلّ النظام من محاولاته للهيمنة على القضاء، وكان آخر هذه المحاولات مشروع قانون وزير العدل، عام ٢٠٠٩م، لتوسيع عضوية مجلس القضاء الأعلى، في

(١) لسيد أبو داود، استقلال القضاء المصري وأزمة النظام، موقع الإسلام اليوم، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩.

محاولة من الدولة لاختراق المجلس وإخضاعه ليبقى دوره بلا فاعلية، رغم أنه الأداة الوحيدة للرقابة على تصرفات الوزارة مع القضاة.

وسعيُ نظامٍ مبارك لزرع عيون له داخل المجلس الأعلى للقضاء، بل ومحاولة تأميم المجلس بالكامل والسيطرة عليه، ولقي ذلك اعتراضًا متزايدًا داخل أوساط القضاة، والذين يرون أن استقلالهم هو أهمُّ ما يملكون، وهم يرون أن المجلس الأعلى للقضاء هو الجهة المنوط بها مراقبة وزير العدل، وعندما يحاول الوزير السيطرة عليه عبر إدخال مندوبين عنه يعملون كعيون له فإن المجلس يفقد استقلاله، كما يفقد استقلاله حينما يتم تغيير قواعد العضوية في مجلس القضاء الأعلى ليصبح للوزير الحق في تعيين عدد من الأعضاء، بِغَضِّ النظر عن الأقدمية التي تحكم الاختيار، كما هو معمول به في الهيئات القضائية.

تيار الاستقلال داخل نادي القضاة، يرى أن وزير العدل - وهو جزء من السلطة التنفيذية - يُسهم بدور كبير في إدارة القضاء، في حين أنه من الضروري أن يُدار القضاء من داخله وبرجاله وأن يتم فكُّ وثاق التبعية بين سلطتين دستوريتين تقف إحداهما، وهي السلطة القضائية، رقيبًا للمشروعية على الأخرى.

ويرى تيار الاستقلال أيضًا أن النظام البائد سعى للسيطرة على نادي قضاة مصر، وجعل اختيار مجلس إدارته بالتعيين وليس بالانتخابات، خوفًا من تكرار الصداع الذي سبَّبه لها النادي في الأعوام الماضية.

الأوضاع التي تَبَرَّم منها كثير من القضاة الشرفاء هي أنه لا استقلال للقضاء في وجود قانون السلطة القضائية الحالي، الذي يعطي لوزير العدل في أكثر من عشرين مادة حق إدارة السلطة القضائية والتدخل فيها بشكل عشوائي، وفي ظلِّ ممارسات وزير العدل السابق الذي يتعمَّد إحراج القضاة وإذلالهم والمساس باستقلاليتهم، بما يقدِّمه من مشروعات، وحرصه الشديد على تنفيذ تعليمات النظام السياسي دون

انظر إلى قضية الاستقلال أو الأمانة في الإحساس بالمسئولية العامة.

النظام المصري حاول بين الحين والآخر أن يرشوَ القضاة عن طريق مدِّ سنوات الخدمة، وظلَّ يرفعها عدة مرات حتى وصل بها من ٦٠ سنة إلى ٧٢ سنة، وتيار الاستقلال بين القضاة اعتبر أن هذا من الوسائل التي تتدخل فيها السلطة التنفيذية للتأثير على إرادة القضاة، وليس مقصودًا به إنجاز العمل والاستفادة من الخبرات، لأن هذا يجعل إرادة قيادات القضاة وشيوخهم لعبةً في يدِ النظام يتلاعب بهم، وسنّ التقاعد يجب أن تكون سنًّا محددة لا يتمُّ رفعها أو خفضها لأي سبب كان، فلعبة المدِّ تؤثر على إرادتهم وأعمالهم، وفي نهاية كل عام قضائي تتحول هذه القضية إلى سوق للقيل والقال، وهذا يؤثر عليهم وعلى حيادِهم.

وفي ظلِّ ما كان قائمًا فإن القضاة كثيرًا ما شكوا من تدخُّلات غير لائقة من قِبل السلطة التنفيذية على القضائية، وعلى رأسها سلطة وزير العدل المباشرة على رؤساء المحاكم الابتدائية، وانتشار ظاهرة الكتب الدورية التي يصدرها الوزير ويرسلها إليهم.

في أعقاب «انتفاضة القضاة» ورغم أن قضية الاستقلال القضائي أعلى من أن يتمَّ الانقسام عليها؛ إلا أن الدولة، من خلال وزير العدل، سعت سعيًا حثيثًا لاستقطاب القضاة وتقديم الإغراءات المالية والشقق والسيارات لهم مقابل الانقضاض عن قيادات نادي القضاة «المشاغبين»، والقضاة أناسٌ من الشعب المصري الذي يعاني من الظروف الصعبة، ويحتاجون إلى تطوير أوضاعهم؛ ولذلك حاول النظام الضغط عليهم والتأثير في قرارهم، وقد أتى هذا المخطط بثماره حيث تَمَّ إسقاط قيادات نادي القضاة من دعاة الاستقلال والإتيان بقيادات متصالحة مع التصور والمطالب الحكومية ومعادية لتيار الاستقلال.

لقد كان إصرار قيادات نادي القضاة من تيار الاستقلال على الإشراف الحقيقي

على الانتخابات وكل ما يتصل بها حتى نهايتها داعيًا لردة فعل حكومية غاضبة، لأن معنى ذلك أن يكشف القضاة تزوير الانتخابات الذي مارسه النظام البائد على نطاق واسع، كما فعلت المستشارة نهى الزيني، ولذلك كانت الدولة تردُّ بأن هذا المطلب من القضاة يعتبر اشتغالاً بالسياسة، متناسيةً أن عملية الإشراف على الانتخابات أوجبتها عليهم المادة ٨٨ من الدستور.

القضاة طالبوا بتعديل قانون السلطة القضائية بما يحقق استقلالَ القضاة، وهو المطلب الذي دارت حوله صراعات ومفاوضات بين نادي القضاة والحكومة لم تسفر عن شيء.

ويرى القضاة أن هذا التعديل يتَّصِل بصميم التنظيم الديمقراطي والدستوري للدولة المصرية، أي أن المطلب يدخل في صميم مستقبل الإصلاح السياسي في مصر ويحقق في نفس الوقت مبدأ الفصل بين السلطات.

أوضاع المحاكم والتقاضي تثير أسَى واستياءَ القضاة، ومنها على سبيل المثال عدم تنفيذ الأحكام القضائية، مما يصيب القضاة بالإحباط واليأس، ويثير غضبَهم وسخطهم على السلطة التنفيذية التي تتعمد ذلك، حيث يشعرون بعدم جدوى عملهم القضائي، الذي قد يستمرُّ لعدة سنوات في القضية الواحدة، ولكن النظام، من خلال عدم تنفيذ أحكام القضاء، استطاع أن ينقل للشعب الإحساس بعدم اللامبالاة بأحكام القضاء، وعدم احترامها، وتكون النتيجة أن المواطن أمامه طريقان: إما أن يترك حقوقه أو يأخذ حقَّه بيده فتنتشر ظاهرة البلطجة.

ويستاء القضاة أيضًا من إحالة ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، لأن هذا الأمر يمسُّ استقلال القضاء، ويُخِلُّ بمبدأ محاكمة المواطن أمام قاضيه الطبيعيّ.

ولعل ما يثير استياء كثيرٍ من القضاة بشكل أكبر هو تحويل أحكام البراءة والإفراج إلى حِبْرٍ على ورق وإلى أمر شكلي هزلي، فبمجرد أن ينطق القاضي ببراءة

مُتَّهَم، وخاصةً في القضايا السياسية التي تلفقها أجهزة الأمن للمواطنين وتعتقلهم بموجب قانون الطوارئ، يقوم الأمن مباشرة باعتقاله مرةً أخرى، ولا يسمح له بالخروج من باب المحكمة، فكيف تعطي الدولة للقاضي سلطة الإفراج أو البراءة، وفي نفس الوقت تفرغها من مضمونها تمامًا[1]؟

وقد جاءت انتفاضة القضاة التي بدأت عام ٢٠٠٥م وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٦م لتضيف بعدًا جديدًا للأزمة الخانقة التي يعيشها النظام الحاكم في مصر، لكن الأزمة بين القضاة والدولة اكتسبت أبعادًا جديدة خلال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أواخر عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، حينما طالب القضاة بضمانات كافية للإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهددوا بعدم الإشراف على الانتخابات في حالة عدم تحقيق هذه المطالب. لكن الحكومة عزفت عن تقديم تلك الضمانات. وتصاعدت الأزمة خلال الانتخابات البرلمانية في سبتمبر وأكتوبر من العام ٢٠٠٥م، حينما لجأ بعض القضاة – وأهمهم المستشارة نهى الزيني – إلى فضح عمليات تزوير وقعت في الدوائر التي كانوا يشرفون عليها، وهو ما كان بمثابة لصمة غير متوقعة بالنسبة للحكومة ومزاعمها حول نزاهة الانتخابات.

وبدلاً من السعي للتحقيق في عمليات التزوير المنسوبة إلى بعض القضاة، قام النظام بتأديب بعض القضاة ممن كشفوا تورط زملائهم في التزوير. ومن ثم فقد قرر وزير العدل بناء على طلب من النائب العام تحويل مستشارين ونائبي رئيس محكمة النقض، هما هشام البسطويسي ومحمود مكي إلى مجلس الصلاحية وهو بمثابة مجلس تأديب يضم سبعة قضاة ويترأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى التابع لوزير العدل. وتخوَّل مجلس الصلاحية اتخاذ قرار بإحالة هؤلاء القضاة إلى التقاعد أو تحويلهم لوظائف إدارية إذا رأى المجلس أنهم قاموا بانتهاك قواعد المهنة ولم يعودوا مؤهلين

(١) المرجع السابق.

للاستمرار في العمل. وكانت التهم الموجهة إلى هؤلاء القضاة هي الإساءة لسمعة القضاء لأنهم أعلنوا أسماء القضاة الذين شاركوا في عملية تزوير الانتخابات، ولأنهم تحدثوا إلى القنوات الفضائية في أمور السياسة. وإزاء هذا الإجراء غير المسبوق في تاريخ القضاء المصري، قام القضاة باعتصام في ناديهم بالقاهرة، تلاه اعتصامات تضامنية في نوادي القضاة في الإسكندرية وعدد من المدن.

وكان طبيعيًّا أن تكتسب حركة القضاة تعاطفًا واسعًا من قبل الجماهير، خاصة وأن القضاء يعد من وجهة نظر الكثيرين المعقل الأخير الذي لم تستطع الدولة هزيمته بعد. وفي ظل ذلك، بدأت حركة التغيير بفصائلها المختلفة في الإعراب عن تضامنهم مع القضاة، فاعتصم الكثيرون أمام نادي القضاة في القاهرة.

وتعرض رئيس محكمة شمال القاهرة لضرب مبرح من ضابطين للشرطة أثناء قيامه بتصوير قوات الشرطة أثناء تعديها على المعتصمين أمام نادي القضاة. وبعد ذلك بأيام قليلة – وتحديدًا في ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م— اندفعت جحافل الأمن بالآلاف، بغرض التصدي لنحو عشرين شخصًا عادوا للاعتصام أمام نادي القضاة، واعتدت عليهم بالضرب وألقت القبض على ما يزيد عن عشرة أشخاص، قررت نيابة أمن الدولة حبسهم خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق.

وكان اليوم التالي هو موعد أولى جلسات المحكمة التأديبية التي عقدت في مقر محكمة النقض، حيث تم تأجيل المحاكمة إلى الحادي عشر من مايو القادم. وفي نفس الوقت جاء انعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة بحضور نحو ثلاثة آلاف قاض، والتي قررت الاستمرار في الاعتصام لحين الاستجابة لمطالب القضاة.

وكما كان متوقعًا، واجه الآلاف الذين جاءوا للتضامن مع القضاة هراوات الأمن في انتظارهم وألقي القبض على العشرات.

وإذا تأملنا في دلالات تلك الأزمة، نجد أن أول ما تعنيه أن الدولة لا تدخر

جهدًا في اكتساب مزيد من الأعداء كل يوم. فهي لم تكتف بمعاداة العمال والفلاحين وقوى المعارضة بمختلف أطيافها، والشباب العاطلين عن العمل، ولكنها سعت إلى اكتساب عداء قطاعات من داخل النظام. ذلك أن القضاة الذين لا يمكن إنكار مواقفهم الشجاعة العديدة للدفاع عن الحريات الديمقراطية، يظلون في النهاية جزءًا من النخبة الحاكمة، ولا يمكن بأي حال اعتبارهم ضمن القوى الجماهيرية الذين لهم مصلحة في التغيير الجذري والذين يمكن أن يتخذوا مواقف حاسمة في الدفاع عن هذا التغيير. ومن ثم فعندما يصل بالقضاة الأمر إلى حد الاعتصام والتهديد بإضراب جزئي، فإن ذلك يعني أن النظام بلغ من القمع درجة لا يمكن السكوت عليها حتى من قبل بعض أجنحة هذا النظام نفسه.

أما الدلالة الثانية فهي حد الإفلاس والتخبط الذي كان قد وصل إليه نظام مبارك، فعندما يتعرض أحد القضاة إلى اعتداء بدني وحشي من قبل جهاز الشرطة، فإن ذلك يعني أن تعامل الدولة مع الأزمات أصبح يتسم بدرجة من الانفلات وعدم القدرة على التمييز. ولذلك يتساءل الكثيرون: ألم يكن من الأفضل أن تسعى الدولة لاسترضاء القضاة عبر تمرير قانون السلطة القضائية الذي يضمن لهم قدرًا أكبر من الاستقلالية، بدلاً من أن تتخذ سياسة استفزازية تضيف إليها المزيد من الأعداء[1]؟

عاشرًا: تغوّل السلطة التنفيذية وجهازها الأمني:

اعتمد نظام مبارك على أن تضبط المؤسسة الأمنية بمزيج من القيود الاستباقية والممارسات القمعية حركة الشارع وتحد من قدرة قوى المعارضة على الفعل السياسي سواء تمثل ذلك في منعها من تنظيم لقاءات جماهيرية أو مظاهرات أو الإتيان بمؤيدين إلى صناديق الاقتراع أو حرمانها من مكاسب مشروعة بتزوير نتائج

(٩) نور منصور، انتفاضة القضاة ومأزق النظام، مركز الدراسات الاشتراكية، مايو ٢٠٠٩.

الاستحقاقات الانتخابية. والمحصلة الأهم لدور المؤسسات الأمنية القمعي هي ضمان استقرار واستمرارية نظم حاكمة تفتقد في الأغلب الأعم للتأييد الشعبي وغرس ثقافة الخوف والعزوف عن المشاركة السياسية بين جموع المواطنين.

هيمنة المؤسسة الأمنية على السلطة التنفيذية وتوحشها إذا ما قورنت بأجهزة الحكم الأخرى، ملاحظة أساسية تصدم أي متأمل في الشأن السياسي المصري طيلة حكم نظام مبارك.

وفي حين يعود توحش المؤسسات الأمنية في بعض الدول العربية إلى الغياب شبه الكامل للأجهزة السياسية، فإن ضعف الأحزاب الحاكمة في مقابل الكفاءة التنظيمية العالية للشرطة والاستخبارات في مصر كان هو الملمح الواضح والظاهر.

وعلى مستوى التكوين الداخلي للنخب الحاكمة، تزيد مساحة تمثيل رجال الأمن إذا ما قورنت بالفئات الرئيسية الأخرى من شاكلة التكنوقراط وأصحاب الأعمال وأساتذة الجامعات. وتكفي مطالعة الخلفيات المهنية للمسئولين التنفيذيين للتأكد من ثقل المركب الأمني للنخب.

ترتب عن ممارسة الفيتو الأمني انحيازًا هيكليًّا داخل النخب العربية لصالح المجموعات المحافظة الراغبة في استمرار أوضاع المجتمع على ما هي عليه، فالعقلية الأمنية لا تخشى شيئًا أكثر من دعاة التغيير.

كانت هذه ملامح لدور المؤسسات الأمنية وهيمنتها على السياسة المصرية على نحو يعوق إمكانات التحول الديمقراطي.

هل يحصن الانتماء للمؤسسات الأمنية أعضاءها أمام تنامي النزعة الدينية وصعود نجم التيارات الإسلامية؟ هل يعاني رجال الأمن من ذات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة التي تعصف بالأغلبيات العربية؟ وهل المؤسسات الأمنية مجرد أدوات صماء للسيطرة السلطوية تقف على الدوام خارج السياق

اجتمعي العام؟

واقع الأمر أن كل ما يملك الباحث أو المراقب في هذا الصدد إنما هو القليل من الملاحظات الهامشية المستندة إلى شواهد محدودة، فداخل المؤسسات الأمنية العربية هو بمثابة صندوق أسود مجهول الهوية لمن هو خارجها. يتميز مستوى الدخول والخدمات المقدمة إلى الأمنيين، على الرغم من التفاوت بين كبارهم وصغارهم، عن بقية شرائح المجتمع ويحمي أسرهم بالفعل من عصف أزمات البطالة والفقر[1].

ولأن دور أجهزة الأمن أصبح بهذه الخطورة، فقد أطلقت السلطة التنفيذية يد هذه الأجهزة لتحكم حركة المجتمع كله وتديرها، فكل شيء بيد الأمن، وكل نشاط سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو حتى ثقافي أو فكري أو إعلامي .. بيد الأجهزة الأمنية، فليس هناك دور للسياسيين إلا التصريحات الكاذبة والتنويم السياسي، أما إدارة أزمة المجتمع ومشكلاته الحقيقية فهي بيد الأمن بالكامل.

حادي عشر: جريمة تزوير إرادة الأمة:

الانتخابات البرلمانية التي جرت في الفترة من ٩ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر من عام ٢٠٠٥م على ثلاثة مراحل وفقا لنظام الانتخاب الفردي، والتي تمت تحت إشراف القضاء، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا عام ١٩٩٩م يؤكد على الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في لجانها الرئيسية والفرعية، هذه الانتخابات أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يستحيل أن تجرى انتخابات نزيهة وحرة وشفافة في عهد النظام القائم.

إن الهدف من الإشراف القضائي على الانتخابات هو تجنب شبهة التزوير والتأكد من سلامة عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج السليمة. ولكن القضاء

(١) عمرو حمزاوي، المؤسسات الأمنية وأزمة التحول الديمقراطي في العالم العربي، موقع نشرة الإصلاح العربي، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

حينما أشرف على انتخابات ٢٠٠٥م لم يشرف على المراحل المختلفة للانتخابات، بداية من عملية القيد الانتخابي والجداول الانتخابية حتى يقل عدد الطعون، ويقوم بتقسيم الدوائر الانتخابية ولا يترك ذلك للسلطة التنفيذية، وإنما كان دوره محدودًا داخل لجان التصويت والفرز فقط.

وبالرغم من وجود اللجنة العليا للانتخابات، فقد كانت السلطات الأساسية فيما يتعلق بالقيد في سلطان مديريات الأمن في المحافظات، كما أن سلامة الكشوف الانتخابية هي الأساس لعملية الانتخاب وقد كانت تحت سيطرة وزارة الداخلية، ولم تتمكن اللجنة العليا من تصحيح الجداول ولا إلغاء القيد الجماعي، ولم تكن هناك أسسًا لتقسيم الدوائر الانتخابية. وإشراف القضاء على تقسيم الدوائر يضمن أسس عادلة تضمن التساوي في عدد الناخبين بكل دائرة. ولا يشرف القضاء على مرحلة الدعاية الانتخابية مما يؤدي إلى تدخل أجهزة الدولة بالتضييق على ندوات ولقاءات المعارضة وترك مرشحي الوطني للدعاية بحرية أكبر.

وكان نص شهادة المستشارة الدكتورة نهى الزيني، التي كانت ضمن القضاة المشرفين على الانتخابات، في دائرة قسم شرطة دمنهور بمحافظة البحيرة، والمنشور بصحيفة «المصري اليوم»، الخميس ٢٤-١١-٢٠٠٥م، وثيقة دامغة على التزوير الفاجر، الذي حدث رغم الإشراف القضائي.

فقد أكدت المستشارة نهى الزيني وقوع تزوير واضح في نتائج الانتخابات لصالح مرشح الحزب الوطني الحاكم الدكتور مصطفى الفقي، بعد تدخل أمني وحكومي حال دون إعلان النتيجة الحقيقية بفوز الدكتور محمد جمال حشمت مرشح جماعة الإخوان المسلمين، وطالبت القضاة في هذه الدائرة بالإدلاء بشهادتهم في هذه الواقعة.

وأكدت أن المؤشرات قرب النهائية القادمة من اللجان الفرعية كانت تدل على

أن المرشح جمال حشمت حصل على ٢٥ ألف صوت على أقل تقدير، بينما حصل مصطفى الفقي على ٧ آلاف صوت على أعلى تقدير.

أما ما فعله نظام مبارك أثناء الانتخابات البرلمانية التي جرت في أواخر عام ٢٠٠٠م، فقد كان كارثيًّا بشكل كامل. فقد اتخذ النظام قرارًا بالتزوير الكامل والشامل للانتخابات وبالاستبعاد المطلق لفكرة نجاح أي ممثل لجماعة الإخوان المسلمين، وكانت النتيجة أن الحزب الوطني استحوذ على ٩٧٪ من مقاعد مجلس الشعب.

والنظام المصري يحترف تزوير الانتخابات من خلال الإجراءات الآتية:

- وجود الكثير من الأسماء الثنائية وهو أمر غير قانوني.
- وجود أسماء مسجلة على عناوين لم يستدل عليها.
- على سبيل المثال تم اكتشاف عنوان واحد لمائتي ناخب وتبين أنها قطعة أرض لم يتم البناء عليها.
- إدخال أسماء على الجداول الانتخابية بطرق غير قانونية كإضافة أسماء بخط اليد في اللحظات الأخيرة، والقيد الجماعي للناخبين.
- تعدد الكشوف الانتخابية في نفس الدائرة الانتخابية ليصل إلى ٣ كشوف، فهناك كشف معلق أمام المقر الانتخابي وآخر أمام القاضي داخل مقر التصويت، وكشف ثالث أمام القاضي في الدور الثاني مخالف للكشفين السابقين.
- قيام مرشحي الحزب الوطني باستغلال المؤسسات الحكومية لعمل دعاية انتخابية لهم وإجبار الموظفين للتصويت الجماعي لصالح مرشحي الحزب.
- استخدام أتوبيسات الشركات لنقل الناخبين إلى مقار الاقتراع، كما أن جهات الإدارة المحلية كانت تنحاز لصالح مرشح الوطني.
- انتهاك وسائل الإعلام الرسمية كل معايير العدالة لصالح مرشحي الوطني،

وتوجيه دعاية مضادة لمرشحي المعارضة والإخوان المسلمين لدرجة توجيه المستمعين والمشاهدين والقراء لعدم التصويت لهم.

- انفراد مرشحي الحزب الوطني الحاكم بالترتيب الأول والثاني فيما يتعلق بوضع المرشحين في القائمة الانتخابية التي تقدم للناخب وهو تحيز واضح.

- قيود على الصحافة في تغطيتها للانتخابات، حيث يقوم البلطجية أو الضباط والمخبرون بتكسير كاميرات الصحفيين والإعلاميين ومنعهم من تغطية الانتخابات.

- عدم السماح باستقبال مراقبين دوليين، بحجة التدخل في الشأن الداخلي.

- أما منظمات المجتمع المدني التي استطاعت انتزاع حقها في مراقبة الانتخابات، بالحصول على حكم قضائي، فقد واجهت صعوبات جمة في عملية الرقابة ولا سيما عند رصد الانتهاكات التي تمت أثناء عملية التصويت، ومن قبلها الدعاية الانتخابية.

- تعرض وكلاء المرشحين في الانتخابات لمضايقات ومنعهم من حضور عمليات فرز الأصوات ومنعهم أحيانًا من دخول مقار الاقتراع.

- أجهزة الأمن التي تحيط باللجان الانتخابية، مسئولة مسئولية مباشرة عن التزوير، فهي إما تتواطأ مع البلطجية من أجل إثارة الفوضى في اللجان ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، أو تمنع هي الناخبين الذين تشك في توجهاتهم من دخول لجان التصويت ابتداءً.

ثاني عشر: جريمة التقصير في الحفاظ على حق مصر في مياه النيل:

الانقلاب الذي حدث في موقف دول حوض النيل ضد مصر والسودان، والمتمثل في اجتماع ثلاثة من هذه الدول (إثيوبيا وبوروندي والكونغو) يوم ١٤ مايو ٢٠١٠م في مدينة عنتيبي في أوغندا للتوقيع على اتفاق إطاري لتقاسم مياه النهر، ثم

بعد عدة أيام وقعت كينيا، انقلاب خطير يتحمل النظام المصري الفاشل البائد عواقبه، لفشله في متابعة هذا الملف والتواصل والحوار والتعاون والإقناع لهذه الدول.

وإذا كان الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام معروف للكافة، إلا أن كارثة مياه النيل تساوي الفشل والإخفاق جميعه، لأن مصر بدون مياه النيل لا تساوي شيئًا.

إن دول المنبع السبع (إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو، رواندا وبورندي) تطالب بحصة أكبر في مياه النيل، الأمر الذي ترفضه مصر والسودان مستندين إلى اتفاق تقاسم مياه النيل الذي تم توقيعه في عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا وتمت مراجعته عام ١٩٥٩م، وهو الاتفاق الذي يمنح مصر حصة قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا، بينما يبلغ نصيب السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل البالغة ٨٤ مليار متر مكعب سنويًّا، أي أن البلدين يحصلان على حوالي ٨٧٪ من مياه النهر.

وتمتلك القاهرة بموجب هذه الاتفاقية كذلك حق النقض فيما يتعلق بأي أعمال أو إنشاءات يمكن أن تؤثر على حصتها من مياه النهر مثل السدود والمنشآت الصناعية اللازمة للري.

ووفق الإحصاءات الرسمية فإن احتياجات مصر المائية ستزيد عن مواردها في عام ٢٠١٧م.

نظام مبارك كان يعلم يقينًا تحركات إسرائيل في دول حوض النيل، ومساعدتها هذه الدول في إنشاء سدود على النيل، ويعلم يقينًا جهود البنك الدولي المستمرة ودوره السلبي في هذه القضية الخطيرة، عبر تمويله للسدود التي خططت لها إسرائيل في دول المنبع، كما كان هذا النظام يعلم أن انفصال جنوب السودان سيعقّد موقف

دولة شمال السودان بالكامل، لأن دولة الجنوب الجديدة تملك جزءًا كبيرًا من المياه، ورغم ذلك كان أداؤه في هذه الملفات سلبيًّا ومثيرًا للسخرية.

فالأمراض التي أصابت نظام مبارك كانت أمراض شيخوخة وغفلة قاتلة في كل المجالات، فهو لم يكن يرى إسرائيل إلا صديقة، ولم يجرؤ أن يعترض على سياسات البنك الدولي لأن الصفعة الأمريكية كانت ستأتيه قوية، ثم هو في ملف علاقته بالدول الإفريقية لم يكن لديه وقت لذلك، فوقته كان مخصصًا لتدابير الحفاظ على أمنه واستقراره وتدبير المؤامرات للمعارضين وتزوير الانتخابات وتعذيب المعتقلين.. إلخ.

فإذا كانت مصر قد استطاعت لعب دور قوي في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية قبل عدة عقود، حينما كان نظام حكم عبد الناصر وطنيًّا وقويًّا، إلا أننا لم نسمع عن أي دور مصري في تدشين الاتحاد الأفريقي الذي حل محلها، وتكفلت ليبيا بلعب الدور الأكبر في تبني فكرة الاتحاد، فضلاً عن الدفع باتجاه تأسيسه.

في تغطية صحيفة «المصري اليوم» لندوة: «الرؤية الأوغندية لتنظيم العلاقات بين دول حوض النيل»، التي نظمها المجلس الأعلى للثقافة يوم الثلاثاء ٤ مايو ٢٠١٠م، قال د. على الدين هلال، وزير الشباب السابق، وأمين التثقيف بالحزب الوطني: إن مصر أهملت التواصل مع أفريقيا بعد د. بطرس غالى، الذي كان وزير دولة للشئون الخارجية في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكانت إفريقيا هي ملفه الرئيسي، وأصبح الاهتمام بأفريقيا بعد غالى موسميًّا، وأضاف هلال أن الدول الأفريقية تنظر إلى مصر على أنها دولة كبرى ولها دور في إفريقيا، وقال : إن المسئولين يجب أن يكون في وعيهم أن لنا مصالح ثابتة في إفريقيا، خاصة أن لنا دورًا تاريخيًّا في تحرير تلك الدول، كما أنه في حال تعرضها إلى أي تهديد سيصل هذا التهديد إلى أمن مصر.

أما د. مصطفى الفقى فقد أكد على أن ما يحدث الآن ليس مفاجئًا على الإطلاق، وأنه يجب الاعتراف بأن اهتمامنا بإفريقيا أصبح ضعيفًا للغاية، وأضاف أنه أثناء زيارته إلى إثيوبيا في العام الماضي لمس مدى التخبط والجفاء تجاه كل ما هو عربي وإسلامي ومصري، وهو ما يبين الخطايا التي قمنا بها في الفترة الماضية، وأضاف الفقى، أنه منذ ٢٦ يونيو عام ١٩٩٥م وهو تاريخ محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، توقف الرئيس عن حضور مؤتمرات القمة الأفريقية ٩ سنوات كاملة، وهو ما أحدث هذا الجفاء، حيث كان يلتقي مبارك خلال القمة زعماء هذه الدول ويتواصل معهم.

وأضاف الفقى أنه لم يقف جفاء العلاقات عند عدم حضور مبارك مؤتمرات القمة فقط، وإنما لم تفطن الخارجية المصرية إلى ضرورة تفريغ سفراء وقيادات في المكاتب المختلفة في إفريقيا، علاوة على أن المطران الإثيوبي كان يتم إرساله من القاهرة وهو ما لا يحدث الآن، وما يحدث الآن ليس له علاقة بالمياه، وإنما مؤشر سياسي خطير لوقوع مصر في قبضة أنياب مختلفة.

ثالث عشر: فشل أفقر المصريين:

يتزايد الفقر بين المصريين بشكل مطرد، بحسب الأرقام الصادرة عن النظام نفسه، والصراع الدامي بين المصريين الواقفين في طوابير الخبز الذي وصل إلى حد القتل في أحوال كثيرة شاهد عيان على ذلك، وحتى يومنا هذا هناك موظفون يتسلمون راتبًا شهريًا قدره مائة جنيه.

والفقر يدفع بالبعض إلى الفساد والارتشاء والسرقة والإهمال في العمل والإحباط واليأس من الحياة والمرض الجسدي والنفسي فيتحول المجتمع إلى تكدسات من البشر المطحونين غير القادرين على الإنتاج إذ هم غير قادرين على إعالة أنفسهم.

وتزايد حدة الفقر بين المصريين، جاء نتيجة برامج الخصخصة وبيع الاقتصاد المصري، وتنامي ظاهرة الاحتكارات بين المصريين، وتحول الدولة عن واجبها برعاية شعب كامل معظمه من الفقراء إلى رعاية طائفة الأغنياء ورجال الأعمال، مما أوجد شريحة من كانزي الأموال ومالكي الأراضي والمصانع والشركات، في مواجهة شريحة واسعة تزداد فقرًا كل يوم، لا تجد التعليم ولا العلاج ولا الوظيفة ولا العدالة ولا الخدمات.

رابع عشر: عجز وفشل أديا لصناعة فتنة طائفية :

نتيجة لفشل نظام مبارك على كافة المستويات، ونتيجة لضعفه أمام ابتزازات قادة الكنيسة المصرية، وأمام التعليمات الأمريكية والغربية التي تستخدم ورقة الملف القبطي للضغط على مصر، تفاقمت أزمة الملف القبطي حتى أصبحت خطرًا يهدد استقرار مصر.

ولأن نظام مبارك كان فاشلاً سياسيًّا، فقد جعل هذا الملف الحساس بيد الأمن وبعيدًا عن المعالجة السياسية والحوار المجتمعي، فالنظام لم يكن لديه سوى الحلول الأمنية لقضايا الوطن الكبرى.

خامس عشر: إفساد متعمد لثقافة المصريين:

إذا كانت الثقافة المصرية شهدت تألقًا في الخمسينيات والستينيات، فإنما كان ذلك بفعل المد الوطني ونجاحات النظام السياسي قبل هزيمته عام ١٩٦٧م، وبالتالي فإن ما عاشته الثقافة المصرية طيلة حكم مبارك من حالة ركود وموات إنما هو بفعل تراجع الدور السياسي للنظام البائد في الداخل والخارج وتحوله إلى نظام فاشل.

سادس عشر: إضاعة الشباب:

فشل نظام مبارك في فتح أبواب المستقبل أمام الشباب، فلم يوجد لهم فرص عمل لائقة ولا إمكانيات إنسانية كريمة للتربح، من أجل الزواج وتأسيس أسرة،

فوجد الشباب الأبواب كلها مسدودة أمامهم فاضطرت أعداد مضطردة منهم إلى الهروب غير الشرعي إلى دول أوروبا وأمريكا في مغامرات تتعرض فيها حياتهم نفسها للخطر، ومع ذلك يعاودون القيام بها. إلى هذا الحد أوجد النظام البائد مجتمعًا ومناخًا طاردًا لخيرة أبنائه من الطموحين الرافضين لقبول المهانة والذل والفقر في وطنهم، ولذلك يتداول المصريون طرفة على الإنترنت تقول: إن الرئيس عبد الناصر نجح في إخراج الإنجليز من مصر، والرئيس السادات نجح في إخراج الإسرائيليين من مصر، بينما الرئيس مبارك نجح في إخراج المصريين من مصر[1].

(١) فرانسو باسيلي، خمسة عشر سببًا للتغيير في مصر، القدس العربي، ٤/ ٢٤/ ٢٠١٠.

obeikan.com

الفصل الخامس

إدارة المجتمع بالفساد

كتب د. جلال أمين، عدة مقالات شديدة الأهمية في صحيفة «المصري اليوم»، عن قصة الفساد في مصر، نلخص أهم محاورها في التالي:

كان جمال عبد الناصر ديكتاتورًا ولكنه لم يكن فاسدًا، فقد عاش ومات في نفس البيت الذي كان يعيش فيه قبل الثورة، وظل هو وزوجته، طوال حياتهما، بسيطي الملبس والمأكل دون أي مظهر من مظاهر البذخ، وماتا دون أن تعرف لهما ثروة تذكر، وقد باءت بالفشل الذريع المحاولات القليلة التي بذلت بعد وفاة عبد الناصر لإثبات أنه ترك حسابًا في أحد البنوك في خارج مصر.

ولقد ساد حياة الطبقة المتوسطة بالفعل، في أيام عبد الناصر، تقشف مدهش لابد أن يثير العجب وعدم التصديق لدى كل من لم يعش في مصر في تلك الأيام. المحال التجارية لا تكاد تبيع إلا منتجات مصرية، سواء في ذلك الملابس أو المأكولات أو قطع الأثاث... إلخ، والسيارات في الشوارع تكاد تقتصر على ماركة واحدة (سيارة نصر التي تم تجميعها في مصر)، والثلاجات والمطابخ تكاد تقتصر على منتجات مصانع إيديال المصرية.

فإذا استطاع مصري أتيح له لسبب أو آخر السفر إلى الخارج، في وظيفة أو في بعثة دراسية، أن يعود إلى مصر ومعه ثلاجة أمريكية أو غسالة ألمانية، واستطاع أن يدفع الرسوم الجمركية الباهظة المفروضة على مثل هذه الأشياء، فهو في نظر زملائه وجيرانه أعجوبة زمانه ومعجزة عصره، بل لعل مثل هذا كان يثير الخجل أكثر مما كان يثير الزهو، في وسط ذلك التقشف الشامل الذي يلتزمه الجميع.

بسبب هذا التقشف العام كانت أقل واقعة فساد تستلفت النظر ويكثر عنها الحديث، وهي في الحقيقة قد لا تزيد على دخول مسئول كبير بنجفة كريستال دون أن يدفع عليها رسوم الجمارك، أو قيام مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بتوصيل بضع دجاجات إلى منزل مسئول كبير فلا يضطر لإرسال من يقف كغيره في الطابور، ويحصل على العدد المحدد من الدجاج المسموح به... إلخ. كان مثل هذه الأعمال يعتبر في الستينيات «أمثلة فظيعة على الفساد»، مما يدل في الواقع على ضآلة حجم الفساد في ذلك العهد.

كان تغلغل الدولة في شؤون الاقتصاد والمجتمع في الخمسينيات والستينيات، بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه قبل ذلك أو بعده، من شأنه أن يقوّي الدافع إلى الخروج على القانون، وعلى الفساد والإفساد، ولكن عوامل أخرى قوية كانت تعمل على تضييق دائرة الفساد، بتقليل الرغبة فيه والقدرة عليه في نفس الوقت.

ابتداء من قيام الثورة في ١٩٥٢م وحتى وقوع الهزيمة في ١٩٦٧م، ساد المصريين شعور قوي بالانتماء، والأمل في أن ينهض الوطن ويحقق آماله، وفي مثل هذا المناخ تصبح النظرة إلى أعمال الفساد والرشوة واستغلال النفوذ لتحقيق ثروة أو مكسب مادي، نظرة احتقار مقرون بدرجة كبيرة من الدهشة.

لكن بداية ظاهرة «الدولة الرخوة» التي نراها اليوم، في كل مجالات الحياة في مصر، في الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة والإعلام والعلاقات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقة بين المسلمين والأقباط، يمكن إرجاعه إلى وقوع هزيمة ١٩٦٧م، وما بعدها. والدولة الرخوة، فيما تعنيه، دولة عاجزة عن التصدي للفساد بمنع حدوثه أو بمعاقبته، فيصبح المال العام وكأن لا صاحب له، ولكنها تعني أيضًا، في حالة مصر - في أواخر الستينيات - التوقف عن اتخاذ أي إجراء مهم يصحح التفاوت بين الطبقات، وكأن الدولة المهزومة في ١٩٦٧م أصبحت تخشى مواجهة

الأثرياء، ومستعدة للتغاضي عن نزواتهم، وعلى استعداد لأن تسمح لهم ولغيرهم بتهريب البضائع، الممنوع استيرادها، إلى داخل مصر، وتهريب النقد الممنوع تصديره إلى خارجها.

والطبقة الوسطى التي جرحتها الهزيمة أكثر مما جرحت أي شريحة اجتماعية أخرى، يجب تدليلها بتوفير بعض السلع التي كانت تتوق إليها ولا تجدها، وتوفير بعض وسائل التسلية والترفيه التي لم تكن متوفرة، فلا بأس من استيراد بعض أفلام الجنس، وتوفير السلع الكمالية في الجمعيات التعاونية، والسماح لدور النشر الأجنبية بعرض الكتب التي كانت تتعرض لرقابة شديدة، وذلك في معرض سنوي للكتاب، ولبعض المسرحيات التي تنتقد النظام، بأن تعرض للناس لإتاحة فرصة للتنفيس عن الغضب.

ولا بأس أيضًا من السماح لمن استطاع تكوين ثروة صغيرة في ظل القوانين الاشتراكية، أن يفتح مطعمًا أو ملهيً يزيد به من ثروته، مع بعض التهاون في تحصيل الضرائب منه، بل ولا بأس من التراجع عن إصلاح الجامعة والعودة إلى نظام الأعداد الكبيرة، حيث يقبل حملة الثانوية العامة في الجامعة دون تمييز يذكر بين من يستحق أن يتعلم بالمجان في الجامعة ومن لا يستحق. فالمهم هو فقط إرضاء الناس وعدم إعطائهم سببًا جديداً للتذمر.

لقد ضعف ذلك الشعور بالولاء للوطن الذي أشاعه قيام الثورة في ١٩٥٢م، وإحرازها نجاحًا بعد نجاح في سياستها الداخلية والخارجية على السواء، إذ كشفت الهزيمة قناعًا كان يخفي وراءه كثيرًا من الزيف.

في مناخ ما بعد ١٩٦٧م تحول بعض السياسيين إلى مستثمرين، وبعض الملحنين إلى تجار، وبعض أساتذة الجامعات إلى مدرسين خصوصيين.. إلخ، ولكن فرص الإثراء الحقيقي لم تتكاثر إلا بعد مرور ثماني سنوات على الهزيمة، أي في منتصف

السبعينيات، فهنا ظهرت بوضوح تام الفرص الحقيقية للفساد والإفساد، إذ تضافرت منذ ذلك الوقت عوامل حديثة تساعد على مزيد من إضعاف الدولة، ومن إضعاف الولاء للوطن.

إن واقعة استيلاء السادات على قصر أحد الضباط (لمجرد أن القصر أعجب زوجته)، لم تحدث إلا بعد أن عينه عبد الناصر نائباً للرئيس في ١٩٦٩م، (وعلي كل حال فقد اكتفي عبد الناصر بإبداء غضبه لفترة قصيرة أعطاه بعدها قصرًا بديلاً على النيل). أما قبل ذلك فقد اقتصر السادات على أعمال من نوع قبول هدايا فاخرة أثناء رئاسته ما سمي المؤتمر الإسلامي، منها سيارات كاديلاك كان يهدي بعضها لقائد الجيش المشير عبد الحكيم عامر.

ولكن أيًّا كان حجم المخالفات التي ارتكبها السادات أثناء حياة عبد الناصر فقد كانت شخصيته من النوع الذي يسمح له بارتكاب أكثر منها بكثير في ظل مناخ مختلف، وقد كان هذا هو ما حدث فعلاً في عهد السادات بمجرد أن تغير المناخ الاقتصادي والاجتماعي العام، وتغيرت أيضًا علاقة مصر بالقوى الخارجية. حدث هذا في منتصف السبعينيات عندما بدأ في مصر عهد التضخم الجامح في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ودشن السادات السياسة المعروفة بالانفتاح الاقتصادي، فتدفقت سلع الاستهلاك الفاخر والاستفزازي على مصر، وارتفع بشدة معدل الهجرة إلى دول الخليج، فارتفع أيضًا معدل الحراك الاجتماعي.

كل هذا أوجد مناخًا يغري بشدة بارتكاب أعمال الفساد، خاصة مع ما أصاب الشعور الوطني من ضعف بسبب الهزيمة، وتضاؤل الطموحات والآمال التي تتعلق بنهضة الوطن، فلم تبق إلا الطموحات والآمال المتعلقة بتحقيق الثراء. فإذا قويت الإغراءات وضعف الشعور بالانتماء، في ظل دولة ضعيفة على رأسها رجل لديه ميول مماثلة، واستعداد طبيعي لقبول المعنى الجديد «للحياة الحلوة» لنفسه

والمحيطين به، كان من الطبيعي جدًّا أن ينتشر الفساد في مصر، ولا يدحض هذا إصدار السادات قانونًا جديدًا من نوعه اسمه «قانون العيب»، وكأنه محاولة لا شعورية لنفي حقيقة موجودة بالفعل.

هكذا شهدت مصر في النصف الثاني من عهد السادات أمثلة جديدة وغير معهودة للفساد في مختلف المجالات: في المدارس والجامعات اشتدت ظاهرة الاتجار بالكتب المدرسية والجامعية والدروس الخصوصية، وتغيرت أسس اختيار مديري الجامعات والعمداء، فلم تعد قائمة على المركز العلمي والاحترام الذي يتمتع به الشخص المختار (كما استمر الحال حتى نهاية الخمسينيات) ولا على الاستعداد للترويج لشعارات الاشتراكية (كما أصبح الحال في الستينيات) بل على الاستعداد لغض البصر عما يرتكب من مخالفات للقانون في المحيط الجامعي.

وفي الاقتصاد انتشر، مع تدشين سياسة الانفتاح، توزيع تصاريح الاستيراد وتوكيلات الشركات الأجنبية على الأقارب والمحاسيب، وبدأ تنفيذ الدولة مشروعات للتعمير مشكوكًا في فائدتها، تحقيقًا لمصالح خاصة قريبة من آذان السلطة، وتضخمت العمولات المقبوضة على صفقات الحكومة، خاصة في شراء الأسلحة. وقد بدا الإغراء شديدًا في هذه الفترة لمديري شركات القطاع العام الذين يقبلون الدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية ولو أدى هذا إلى الإضرار بعمال وموظفي الشركات القديمة وزيادة أعباء المستهلكين.

وفي الزراعة انتشر التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء المخالف للقانون، حتى كاد ما فقدناه من أراض زراعية خلال السبعينيات، بسبب البناء، يعادل ما أضافه السد العالي.

وفي الإسكان بدأت ظاهرة جديدة تمامًا، وتكرر حدوثها عبر فترات قصيرة، وهي سقوط عمارات حديثة البناء على رؤوس سكانها بسبب استخدام أسمنت مغشوش، أو التوفير في كمية الحديد، أو إضافة أدوار جديدة دون ترخيص...إلخ.

عندما كشف للناس بعد مقتل الرئيس السادات، حجم الثروة التي كوّنها شقيق الرئيس (عصمت السادات) في عهد أخيه، تبين للناس ليس فقط المدى الذي وصل إليه الفساد في عهده، بل أيضًا المدى الذي بلغته حمى الاستهلاك في ذلك العهد، والنهم الذي لا يروي إلا بالمزيد من الثروة، إذ تبين أن ممتلكات هذا الشقيق الذي لم يكن له من الوظيفة أو التعليم، أو حتى من الأعمال التجارية والاستثمارات، ما يؤهله لامتلاكها في هذه الفترة القصيرة، قد شملت أراضي زراعية، وأراضي بناء، وفيلات وعمارات، ومحال تجارية ومصانع ومخازن وورش، وسيارات ركوب ولوريات نقل، ووكالات للاستيراد والتصدير، وشركات للمقاولات، وأن هذه الشركات والعقارات كانت تمتد من أقصى شمال الجمهورية إلى أقصى الجنوب. لقد كان هذا مجرد مثال لما كان من الممكن عمله في عهد السادات من استيلاء على المال العام واستغلال النفوذ، ولسماح النظام بارتكاب كل هذا دون أن يترتب عليه أي عقاب.

أما في عهد الرئيس مبارك فقد خفّ الاستنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءًا لا ينفصم عن النظام نفسه. لم يعد الفساد من زوائد النظام الجديدة عليه، بل أصبح عنصرًا من عناصر النظام الذي لا يتصور النظام بغيره. بعبارة أخرى، لقد جرى شيئًا فشيئًا منذ الثمانينيات «تقنين الفساد»، فلم يعد شيئًا يستوجب الإنكار أو الاستحياء، ولكن هذا التطور يحتاج إلى تفصيل.

الدولة الشمولية تشجع على الفساد بكثرة قوانينها وبتدخلها في كل كبيرة وصغيرة، والدولة الرخوة تشجع على الفساد بضعفها ورخاوتها. فما بالك بدولة شمولية ورخوة في نفس الوقت؟

هكذا بدأت الدولة المصرية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، فهي وإن لم تكن شمولية الدولة الناصرية فقد احتفظت بالكثير من القيود على حركة الأفراد

وتصرفاتهم التي كان قد فرضها نظام عبد الناصر، مما يغري بالتخلص منه بدفع رشوة كبيرة أو صغيرة.

كانت الدولة في عهد مبارك أضعف بكثير، حتى منها في عهد السادات، في مواجهة هذا الفساد الجامح، وكان العامل الحاسم في ذلك شيئًا يتعلق بالتغير الذي طرأ على القضية الوطنية وعلى علاقة مصر بالقوى الخارجية، وهو ما أوضحناه في أماكن سابقة من هذا الكتاب.

لقد ثارت بعض الآمال لدى المصريين في كل هذه الأمور، في الشهور الأولى من حكم مبارك، ولكن سرعان ما تبخرت عندما ظهر أن مبارك لا ينوي أن يفعل أي شيء من أجل تطوير الأداء السياسي المصري والارتقاء بدور ومكانة مصر واقتحام معارك جديدة لصالح التنمية الشاملة للمجتمع المصري وتحديثه، وأن الأخطاء التي بدأ السادات في ارتكابها سوف تستمر في عهد مبارك أيضًا.

نعم كانت شخصية الرئيس مبارك ملائمة تمامًا للاستمرار في الطريق الذي شقه السادات دون أي تعديل، وكان هذا يعني في الحقيقة عدم القيام بأي تعديل على الإطلاق، على ما هو قائم. شخصية الرئيس ملائمة تمامًا، ولكننا نعرف جيدًا أن شخصية الرئيس لم تكن قط هي العامل الحاسم فيما طرأ على مصر من تطورات، بل كان العامل الحاسم ما يطرأ من تغيرات على علاقة مصر بالقوي الخارجية، وهذه كان يحددها في الأساس ما يطرأ على العالم الخارجي وعلى العلاقات الدولية من تغيرات.

في عهد مبارك تضافرت عدة عوامل قوية لانتشار الفساد بين الشرائح المختلفة في المجتمع المصري، العليا والوسطى والدنيا، بدرجة لم يعرف مثيل لها لا في السبعينيات ولا في الستينيات ولا في الخمسينيات، ولا في عهد ما قبل الثورة: دولة ضعيفة فاقدة القدرة أو حتى الرغبة في معاقبة الخارجين عن القانون، ولا تملك أي

مشروع قومي أو هدف وطني يجتمع عليه الناس، وتعلق أهمية كبرى على رضا القوة الخارجية التي تحميها وتسمح لها بالبقاء في الحكم وتعطيها المعونات، أهمية تفوق بكثير ما تعلقه على رضا الناس، في وقت انكشفت فيه مصر انكشافًا غير معهود على العالم، وعلى مستويات الاستهلاك العالية في الخارج، وأصبح المصدر الأساسي (أو الوحيد) لكسب احترام الناس وحسدهم هو امتلاك ثروة كبيرة واستعراض السلع الاستفزازية أمام الناس، وتدهورت فيه مكانة العلم والشهادات الجامعية والموهبة، بل حتى مكانة الوزراء فلم يعد أحد يبالي بمعرفة أسمائهم ولم يشتهر منهم إلا من نجح في استخدام نفوذه لزيادة ثروته بدرجة تزيد على المعتاد. في نفس الوقت زاد الضغط الخارجي على الدولة المصرية لبيع شركة بعد أخرى من شركات القطاع العام، وللتساهل الشديد مع المستثمر الأجنبي، والخصخصة وقدوم الاستثمارات الأجنبية يخلقان فرصًا رائعة لزيادة ثروات الكبار.

كما وجدت فرص رائعة لزيادة الثروات بقيام الدولة ببيع أراضيها لأصحاب النفوذ بأسعار زهيدة ولكن سرعان ما تتضاعف، ليبنوا عليها قصورًا شاهقة أو يعيدوا بيعها بالأسعار الجديدة[1].

انتهى تلخيصنا لأهم ما جاء في مجموعة المقالات المهمة للدكتور جلال أمين، والخط الرئيسي فيها يؤكد أن الفساد يتناسب عكسيًّا مع وجود المشروع القومي والأهداف العليا التي يبثها النظام السياسي في المجتمع، كما يتناسب عكسيًّا مع وطنية ونزاهة ونظافة أهل الحكم، ويتناسب عكسيًّا كذلك مع قوة الدولة التي تقوى قبضتها على الفساد في حالة القوة وترتخي في مواجهته في حالة الضعف.

وأحيانًا كان يتكرم علينا أهل الحكم ويعترفون بوقوع الفساد، لكنهم كانوا يكذبون ويقولون: إن الفساد موجود في كل دول العالم، وهو قول صحيح في ظاهره

(١) د. جلال أمين، قصة الفساد في مصر، المصري اليوم، مجموعة مقالات بتواريخ مختلفة.

لكنه باطل في جوهره، ويقولون أيضًا: إن الحكومة لا تتستر على فساد ولا تترد في مطاردة المتورطين فيه، وهو قول باطل جملة وتفصيلاً، لأن الحكومة هي أصل الفساد والمتهم الرئيسي في معظم قضاياه، فكيف يمكن لحكومة تدير شئون الدولة والمجتمع بالفساد أن تتعقبه وتحاكم المتورطين فيه؟

تقديم الدولة لبعض الرموز التنفيذية والسياسية للمحاكمة، نلاحظ عليه أنه لم يتم إلا بعد خروجهم من مناصبهم الرسمية، وأن معظمهم حصلوا على البراءة من التهم الموجهة إليهم، مما يوحى بأن محاكمتهم تمت لأسباب انتقامية أو لاستخدامهم كأكباش فداء لامتصاص الغضب الشعبي على تفشى الفساد. ولأن معظمهم فضل الصمت بعد صدور حكم البراءة، ربما خوفًا من التنكيل، فلم يكشف النقاب أبدًا عن الأسباب الحقيقية لتقديمهم للمحاكمة.

أما تشكيل الدولة للجان رسمية أو شبه رسمية تصدر تقارير حول «الشفافية والنزاهة»، فإنه يدخل في إطار الجهود الرامية لمغازلة الهيئات الدولية، شأنها في ذلك شأن الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والتي شكلت لها أيضًا لجان تصدر تقارير دورية، ولا يشكل بأي معيار خطوة على الطريق الصحيح لمكافحة الفساد.

منظمة الشفافية العالمية، وهى أهم منظمة دولية في مجال قياس مدركات الفساد ودرجات الشفافية والنزاهة، تؤكد في جميع تقاريرها السنوية الصادرة منذ عام ١٩٩٥م ليس فقط أن مصر دولة «ضعيفة جدًّا» في مكافحة الفساد، بدليل حصولها على أقل من ٣,٠ على مقياس أو مؤشر الشفافية والنزاهة، ولكن ترتيبها بين الدول على سلم هذا المقياس يزداد سوء من عام إلى آخر. ففي عام ٢٠٠٦م كانت مصر تحتل المرتبة ٧٢ على هذا المقياس ثم انحدرت إلى المرتبة ١٠٥ عام ٢٠٠٧م ثم إلى المرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٨م.

وتبدو مصر وفقًا لهذا المؤشر أو المقياس دولة أقل شفافية، وبالتالي أكثر فسادًا، من ١٢ دولة عربية أخرى، حيث لا يسبقها في هذا المضمار سوى الدول العربية

الفاشلة، مثل العراق والصومال والسودان، أو من هم على شاكلتها.

ولم تستطع مصر أن تفعل مثلما فعلت دول عربية أخرى مثل قطر والإمارات وعمان والبحرين والأردن وتونس والكويت. فقد استطاعت الأردن، على سبيل المثال، تحسين مؤشرها ليقفز من ٧,٤ عام ٢٠٠٧م إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨م. أي أن الأردن حصل تقريبًا على ضعف ما حصلت عليه مصر من درجات على مؤشر الشفافية وتمكن في الوقت نفسه من تحسين نتيجته على مقياس الشفافية[١].

أما ما خسرته مصر من هذا الفساد فتوضح بعض جوانبه دراسة للدكتور محمد المنشرتي أستاذ الاقتصاد، أكد فيها أن الفساد يكبد الاقتصاد المصري خسائر تصل إلى أكثر من ٥٠ مليار جنيه سنويًا، مرجعًا ذلك إلى تراخي الحكومة، وعدم الاعتماد على دراسات دقيقة في تنفيذ المشاريع التي تكلف خزينة الدولة مليارات الجنيهات، وكذلك إلى التهرب الضريبي الذي بلغ بحسب الدراسة أكثر من ١٠ مليارات جنيه، إذ يقول: إن الفئة الوحيدة التي تدفع الضرائب كاملة هي الطبقة الكادحة التي لا يتعدى راتب أحدهم ٥٠٠ جنيهًا في الشهر، بينما تعد فئة رجال الأعمال والفنانين وأصحاب الأعمال الحرة هي الأكثر تهربًا من الضرائب.

ووفق الدراسة فقد بلغ الفساد داخل المصالح الحكومية أكثر من ٤ مليار جنيه، ووصل داخل المحليات إلى ٣٧٥ مليون جنيه سنويًا.

وأشارت الدراسة إلى «بيزنس» الأراضي في مصر وعمليات تسقيع الأراضي حيث يصل إلى أكثر من ٢٠ مليار جنيه، فعلى الرغم من قيام وزارتي الإسكان والسياحة بمحاربة تسقيع الأراضي إلا أن هناك «مافيا» في مصر متخصصة في «تسقيع» الأراضي وتستطيع التحايل على القانون لتحقيق المكاسب الكبيرة[٢].

---

(١) د.حسن نافعة، الفساد في مصر المستباحة، المصري اليوم، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩م.

(٢) موقع المصريون، ٢١-٠٥-٢٠١٠م.

الفصل السادس

محاكمة نظام يوليو

نقدنا الشديد لنظام يوليو ١٩٥٢م، وجمهورياته الثلاث، خاصة الثانية والثالثة، ليس نقدًا عشوائيًا، وإنما هو نقد له ما يبرره. ولكي نكون موضوعيين ومنطقيين، فإننا سنحاسب نظام يوليو على أساس المبادئ التي رفعها النظام نفسه بعد نجاح الثورة، وهي:

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢- القضاء على الإقطاع.

٣- القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

٤- إقامة حياة نيابية سليمة.

٥- إقامة جيش وطني قوي.

٦- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وإذا كان عهد الرئيس جمال عبد الناصر قد أبلى بلاءً حسنًا في إنجاز وتحقيق هذه المبادئ، باستثناء إقامة حياة نيابية سليمة، كما أساءت هزيمة يونيو ١٩٦٧م إلى الجيش المصري وطعنت في كفاءته، إلا أن عهدي السادات ومبارك قد شهدا نكوصًا كاملاً وتراجعًا عن هذه المبادئ كما سيأتي.

أولاً: القضاء على الاستعمار وأعوانه:

إذا كان الاستعمار قد تغيرت أشكاله وأساليبه وأصبح في الغالب الأعم استعمارًا غير عسكري، فإنه في واقع الأمر قد تحول إلى استعمار ثقافي واقتصادي وإعلامي وسياسي. القوى الكبرى في العالم تسعى باستمرار للسيطرة على الدول الأضعف

لتحقيق مصالح سياسية دولية في المنطقة التي تنتمي إليها الدولة الأضعف، وكذلك للسيطرة على طرق التجارة وعلى المواد الخام والطاقة، وللسيطرة على الأسواق في الدول الفقيرة. فأصبح الاستعمار الجديد يعبر عن نفسه في القيود التي يضعها على القرار السياسي للدول الأضعف، وتتفاوت هذه الضغوط حسب أهمية الدولة الأضعف ومكانها الجغرافي وعلاقتها بالمشكلات والقضايا الدولية.

وفي وضع دولة مثل مصر، جغرافيًّا وتاريخيًّا وريادِيًّا لعالمها العربي والإسلامي، ولمركزيتها في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، أصبح التركيز عليها كبيرًا من الدول الغربية وبصفة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كانت هذه الضغوط أمرًا مألوفًا ومعتادًا في العلاقات الدولية، فإن الذي يختلف هو استجابة النظم الحاكمة لهذه الضغوط، فهناك نظم وطنية ترفض أي ضغط خارجي وتتمسك بإرادتها الوطنية، وهناك نظم تتعاطى جزئيًّا مع هذه الضغوط وتحتفظ لنفسها بمساحة معقولة من استقلالية القرار، وهناك نظم تنبطح تمامًا أمام الضغوط، وتسقط إرادتها الوطنية، وتسلم بكل الإملاءات الخارجية، من أجل مصلحة النظام السياسي كأشخاص، ومن أجل الاستمرار في الحكم.

وقد كان النظام المصري في عهدي السادات ومبارك فاقدًا للمناعة الوطنية منبطحًا أمام الولايات المتحدة وإسرائيل.

وهكذا فإنه لا يحق للنظام المصري الآن الادعاء بأنه امتداد لثورة يوليو في هذا المبدأ، بعد أن فرط في أغلى قيمة قامت الثورة من أجلها.

ثانيًا: القضاء على الإقطاع:

إذا كان الجهد الذي بذله عبد الناصر في مواجهة الإقطاع هو أهم إنجازاته الاجتماعية، وهو ما سمح بتنمية عامة لشريحة عريضة من المجتمع المصري الفقير، فإن ما فعله نظاما السادات ومبارك كان العودة بالعجلة للوراء وإلغاء ما حققه

عبد الناصر من إنجازات في هذا المجال.

فمع سياسة الخصخصة المشبوهة التي بدأت منذ عام ١٩٩٤م وحتى كتابة هذا الكتاب، تحولت مصر تدريجيًّا إلى دولة رأسمالية أو تكاد، حيث الاحتكارات في كل مكان، فهذا يحتكر صناعة حديد التسليح الاستراتيجية وهو من قادة الحزب الحاكم، والآخر يحتكر صناعة الأسمنت، وهذا يمتلك عشرة آلاف فدان، وذاك تتعدى الأصول التي يمتلكها ثلاثة مليارات من الدولارات، في الوقت الذي يعاني منه الخريجون من البطالة، وفي الوقت الذي لا يجد كثير من الناس وظيفة بأربعمائة أو خمسمائة جنيه.

بعد أن تحولت مصر إلى دولة مطيعة للولايات المتحدة، زعيمة العالم الرأسمالي والمسيطرة على أدوات الرأسمالية المسعورة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد أن باع النظام المصري شركات القطاع العام بـ«تراب الفلوس»، وبعد أن بيعت أراضي مصر للحبايب والمحاسيب، وبعد أن تحولت الحكومة المصرية من حكومة ترعى الفقراء والأكثر احتياجًا، وأصبحت في خدمة المستثمرين ورجال العمال، تعفيهم من الضرائب .. وتخصص لهم الأرض بالمجان تقريبًا .. وتعطيهم القروض بلا ضمانات .. وتصدر لهم التشريعات التي يريدونها .. وتجعلهم نوابًا ورؤساء لجان في مجلس الشعب .. وتجعلهم وزراء متنفذون ....

بعد كل ذلك، هل نستطيع أن نقول: إن النظام المصري أراد القضاء على الإقطاع؟ أم نقول: إن هذا النظام كان يرعى الإقطاع ويساعده ويرى أنه أنسب نظام لتقدم مصر، حيث قوانين الرأسمالية والسوق الحرة والعرض والطلب والبقاء للصلح؟

ثالثًا: القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم:

الإقطاع ورأس المال شيء واحد، وهما أمران متلازمان، والرأسمالي أو رجل الأعمال أو المحتكر في عهد مبارك، كان إقطاعيًّا ورأسماليًّا في نفس الوقت، وكان موجودًا وتحميه الدولة وتحرص عليه وتقدمه على المواطنين العاديين. أما سيطرته على الحكم، فيكفي أن نقول: إن أمين التنظيم في الحزب الوطني الحاكم،

والشخصية ذات التأثير الكبير على القرار السياسي، كان نائبًا بالبرلمان، بل رئيس لجنة الخطة والموازنة، وهو القائد الفعلي الذي كان يوجه النواب نحو مواقف معينة تجاه القضايا وبالتالي تجاه رفض أو إقرار التشريعات. وتأكدت سيطرة رأس المال على الحكم من خلال سيطرة رجال الأعمال وأصحاب رءوس الأموال على حكومة د. أحمد نظيف، كوزراء للنقل والسياحة والصحة والتجارة .. إلخ.

رابعًا: إقامة حياة نيابية سليمة:

الانتخابات المزورة الفضائحية التي يعرف المصريون تفاصيل ما يجري فيها، ومجلس الشعب بتكوينه الهزلي، الذي يفرض النظام على الشعب أن تكون الغالبية فيه موالية له، وتأكد المصريين أن برلمانهم ما هو إلا فرع لرئاسة الوزراء، وأن رئيس البرلمان تأتيه التعليمات من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء .. كل ذلك يؤكد أن هذه الحياة النيابية كانت مسرحية هزلية مزيفة.

خامسًا: إقامة جيش وطني قوي:

نأمل أن يكون جيشنا قادرًا على حفظ أمننا الوطني، وعلى مواجهة الأطماع والتهديدات الإسرائيلية، وعلى حماية حقوقنا التاريخية في مياه النيل، وأن يتخلص هذا الجيش من فكر مبارك وفلسفته.

سادسًا: تحقيق العدالة الاجتماعية:

لا يحتاج إنسان نصف عاقل أن يحكم بانعدام العدالة في مصر طيلة عهد مبارك، وهو يرى طائفة تنعم بالمليارات والاحتكارات، وطائفة تتمتع بالملايين والفيلات والاستراحات، وطائفة تتمرغ في الوظيفة الحكومية وتكسب منها مليون جنيه في الشهر وأكثر، وفي الجانب الآخر ملايين لا يجدون القوت الضروري ولا العلاج ولا المأوى، وينبشون في صناديق القمامة لعلهم يجدون شيئًا.

وعليه، فقد انعدم تمسك نظامي السادات ومبارك بثورة يوليو مبادئها، بعد أن هدما ما أقامت وانقلبا على ما أنجزت.

الفصل السابع

الشرعية المفقودة

كثيرًا ما تحدث نظام مبارك البائد وأبواقه السياسية والثقافية والإعلامية عن الشرعية، فهناك شرعية سياسية وأخرى ثورية وثالثة دستورية، والنظام الديكتاتوري طبعًا في رأي هؤلاء كان يتمتع بكل هذه الأنواع من الشرعية، والذين كانوا يقبلون بالعمل معه في إطار هذه اللعبة الفاسدة ويقبلون بشروطه ويرضى عنهم ابتداءً، فإنه كان يباركهم ويمنحهم تراخيص الأحزاب والصحف والمحطات التليفزيونية ويضفي عليهم الشرعية، أما الذين كانوا يعارضونه معارضة مبدئية وقوية ويفضحون ألاعيبه أمام الأمة فهم غير شرعيين أو محظورون أو محجوبون عن الشرعية.

وإذا كانت حركة يوليو ١٩٥٢م هي مجرد انقلاب قام به الجيش، وهذا ليس اتهامًا لأحد ولكنه توصيف لواقع الحال، فالعلوم السياسية لا تعترف بـ«الثورة» إلا في حالة حراك مجتمعي كامل وخروج للمواطنين على اختلاف اتجاهاتهم لتغيير الواقع الفاسد وتأسيس واقع جديد، كما حدث في الثورات العالمية المختلفة التي تحدثنا عن جانب منها في مكان سابق من هذا الكتاب وكما حدث في ثورة ٢٥ يناير العظيمة وفي الثورة التونسية والثورة الليبية، أما ما قامت به عناصر الجيش ضد نظام سياسي شرعي، في حركة عسكرية مجردة، فهو في عرف العلوم السياسية أيضًا ليس أكثر من «انقلاب» تمثِّل الإرادات المنفردة للمجموعة التي نفذته، ولم يمثل إرادة الشعب المصري وجماهير الأمة بحال من الأحوال.

إلا أن ما أضفى على هذا «الانقلاب» الشرعية، هو المبادئ التي قام من أجلها

وأعلنها على الناس، وظهور شخصية عسكرية كبيرة لها وزنها وقيمتها كـ«اللواء محمد نجيب» رئيسًا لهذه المجموعة، ثم الجهد التدريجي الناجح والمؤثر الذي لمسه الناس في تحقيق الجلاء والاستقلال الوطني، ثم في الإصلاحات الاجتماعية التي تحققت، وفي التنمية التي قادها عبد الناصر وجعلت الناس يشعرون بأن هناك نظامًا وطنيًّا يعمل لصالحهم، هنا بدأ المصريون يباركون هذا الانقلاب، وأصبح الباحثون والخبراء وحتى الأكاديميون لا يجدون غضاضة في تعبير «الثورة» وإن كان بعضهم آثر أن يستخدم تعبير «الحركة».

لكن ما يعنينا أن الشرعية، التي هي قبول الناس للنظام الجديد وترحيبهم به، حلت تدريجيًّا، حتى وصلت لقمتها مع تنامي إنجازات عبد الناصر ونظامه، ومع النجاح الكبير في تنفيذ البرنامج ذي المبادئ الستة التي تحدثنا عنها من قبل.

وبالطبع امتدت هذه الشرعية لتشمل النظام السياسي الذي أصبح السادات على رأسه، وزادت شرعية نظام السادات بعد جهوده في إغلاق المعتقلات وإخراج المسجين السياسيين، وإلغاء الرقابة على الصحف، حتى وصلت هذه الشرعية ذروتها بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م وإزالة آثار النكسة.

لكن بدأ السادات يتغير شيئًا فشيئًا ويقترب من أمريكا خطوة فخطوة، فوجدناه يخاصم الشارع المصري ويفعل كل ما يكرهه، فيستضيف شاه إيران الذي طردته الثورة الإيرانية ورفض الأمريكان إيواءه، وهاجم الثورة الإيرانية من أول لحظة رغم حماسة المصريين لها، وسار في الطريق الأسود حتى كانت كارثة كامب ديفيد، ثم كان منطقيًّا أن يخاصم المشروع الإسلامي ويرفضه علنًا ويصف الحجاب بأنه «خيمة» ويقول عن الشيخ المحلاوي: إنه «مرمي زي الكلب في السجن» ويقول مقولته الشهيرة: «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة»، ثم يهاجم كل التيارات الوطنية ويعتقل رموزها في سبتمبر ١٩٨١م.

كان هذا الخط الذي بدأه السادات واستمر فيه حتى نهايته، مخاصمًا لجملة التيارات والقوى الوطنية المصرية، معناه أن السادات فقد شرعيته السياسية وأصبح لا يمثل الشارع المصري والرأي العام المصري وإنما يمثل نفسه ومجموعة قليلة من المنتفعين.

وكان رد الفعل الشعبي قويًا ومنطقيًا وعبر عن نفسه في أوبعة أمور مهمة مثلت رفض الرأي العام المصري للسادات ومشروعه الانهزامي والاستسلامي أمام أمريكا وإسرائيل:

الأمر الأول: انتفاضة ١٨، ١٩ يناير عام ١٩٧٧م التي قادها اليساريون، وهددت نظام السادات تهديدًا قويًا ومباشرًا، وكانت جرس إنذار مخيف على أن شرعية نصر أكتوبر قد انسحبت وحل محلها عدم الشرعية بعد مخاصمة الأمة بتياراتها المختلفة.

الأمر الثاني: المظاهرات الكبيرة التي قادها الإسلاميون والتي عمت الجامعات ضد توجهات السادات، وخاصة بعد سماحه باستقبال شاه إيران.

الأمر الثالث: الإجماع الوطني والشعبي الذي تبلور بين كل التيارات السياسية رافضًا كامب دافيد وطريقها وما تعنيه.

الأمر الرابع: هناك مغزى كبير في موت السادات مقتولاً، في أعقاب التوترات التي حدثت في الشارع المصري، وسط غضب جامح من توجهات الرجل ومواقفه وسياساته.

وإذا كان السادات ومبارك قد أجريا العديد من الاستفتاءات، سواء على ترشحهما المنفرد للرئاسة، أو لإقرار اتفاقات معينة مثل كامب ديفيد، فالمصريون جميعًا يعرفون مدى الدلالة المسرحية الهزلية في هذه الاستفتاءات التي لا قيمة لها، فهي مزورة من ألفها ليائها، وبالتالي فهي لا تؤسس لشرعية ولا تعبر عن رضا

المصريين عن حاكمهم وقبولهم له.

وبالتالي فإن السادات قد فقد شرعيته كما قلنا منذ زيارته للقدس وتوقيعه على «كامب ديفيد» وارتمائه في أحضان اليهود والأمريكان.

وإذا كان نظام مبارك قد استمر على نفس النهج الساداتي وربما أكثر، من حيث الانبطاح أمام الإملاءات الأمريكية الإسرائيلية، والانحياز للرأسمالية المتوحشة وإهمال مشكلات المصريين البسطاء، ومعاداة المشروع الإسلامي، واتباعه منهج الانتخابات المزورة، وتزويره لإرادة المصريين، فإنه بذلك قد فقد شرعيته هو الآخر، وقد عبر المصريون عن سحب هذه الشرعية عبر مظاهراتهم واحتجاجاتهم المستمرة التي بدأت منذ عام ٢٠٠٤م وتدرجت حتى وصلت إلى ثورة كاملة ونجحة عام ٢٠١١م، والتي قابلها النظام بالعصا الأمنية العمياء وبالرصاص الحي.

لم يقبل نظام مبارك بانتخابات رئاسية تعددية لأنه كان يعلم أنه في خطر لو تحقق ذلك، فلجأ للعب بالتعديلات الدستورية ولم يقبل بالإشراف القضائي على الانتخابات البرلمانية ورفض عدم تزويرها لتأكده من أن نزاهة هذه الانتخابات تعني فقدان الأغلبية في مجلس الشعب وهزيمة حزبه ورموز نظامه وفضيحتهم.

"الشرعية كانت تعني أن يبادر رموز نظام مبارك بأن يعرضوا أنفسهم وبرامجهم على الشعب، فإن قبلهم الشعب في انتخابات حرة وتحت إشراف القضاء والمراقبة الدولية، فبها ونعمت، وإن رفضهم فعليهم لو كان ضميرهم حيًّا أن يستقيلوا، كما يحدث في الدول الديمقراطية، فإذا فشل الحزب في تحقيق أغلبية معينة استقال رئيس الوزراء فورًا.

وإذا كانت الأنظمة العربية الحديثة، وعلى رأسها نظام مبارك البائد، قد فقدت شرعيتها باغتصابها السلطة اغتصابًا دون رضاء شعبي جماهيري، وإذا كانت قد

فقدت شرعيتها كذلك بتفريطها في الاستقلال الوطني وتمكينها الغرب من اختراق مجتمعاتنا على كافة المستويات، وإذا كانت هذه النظم السياسية قد فشلت في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني، فإنها بذلك تكون قد جمعت كل عناصر الخيبة والفشل وفقدان الشرعية، واستوجب الأمر وقفة جادة لتغييرها وتأسيس نظم سياسية شرعية ذات مرجعية شعبية مكانها، وهو ما حدث على يد الثورة التونسية والثورة المصرية ونرجو النجاح للثورة الليبية القائمة قبل دخول هذا الكتاب للمطبعة.